

أثر فيروس كوفيد ١٩ على الإنفاق العام

د. محمود عبدالرحمن السيد البهلول *

* د. محمود عبدالرحمن السيد البهلول. يعمل الآن مدرس معين في قسم الاقتصاد بمعهد الدلتا العالي للحاسبات ونظم المعلومات (أكاديمية الدلتا للعلوم والتكنولوجيا) بالمنصورة. حاصل على الماجستير في ديسمبر ٢٠٠٦، والدكتوراه في مايو ٢٠١١، من معهد الدراسات العليا للبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، قسم العلوم السياسية والاقتصادية. التخصص علوم سياسية واقتصادية. التخصص الدقيق: اقتصاد سياسي. تتمثل الاهتمامات البحثية في البحث العلمي وبصفة خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

Email: DR_Bahluol@yahoo.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي، لما له من أهمية بالغة في إطار المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو، خاصة في الآونة الأخيرة مع إنهيار أسعار المحروقات وانتشار فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد الوطني، وتم الإستعانة باستخدام الأساليب القياسية بالتمودج ARDL، طريقة تحليل PEST، باستخدام برنامج ATLAS.ti 8. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها تراجع مستوى كفاءة الإنفاق العام في مصر خلال مدة الدراسة رغم زيادة حجم الإنفاق العام، ممّا يوضح أنه ليس كل زيادة في الإنفاق تؤدي إلى تحسن الكفاءة في الإنفاق. تراوح الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي ما بين ٣٠,٤٧% إلى ٣٢,٦٩% من الناتج المحلي الإجمالي، لذلك، فإنّ زيادة حجم الإنفاق ضرورية، لكنها ليست كافية لضمان تحسن مستويات الكفاءة في الإنفاق، وعن مدى تأثيره على البطالة والتضخم وتحديد طبيعة العلاقة الموجودة بينهما. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة في الأجل القصير وعلاقة توازنية في الأجل الطويل بين الإنفاق العام والبطالة والتضخم لكنها ظرفية مؤقتة، كما لسياسة الإنفاق العام تأثير ضعيف وعكسي على معدل البطالة والتضخم، أي كلما زاد الإنفاق العام أدى إلى الانخفاض بنسب ضعيفة، وإلى تأثيرها على إنخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي ما بين ٣-٥%. وإستمرت حتى ١٠%، ومع إستمرار الأزمة يكلف كل شهر إضافي في المتوسط من ٢-٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي. يتوجب على الحكومة المصرية ضرورة ترشيد النفقات وبناء قاعدة اقتصادية من خلال التنويع الاقتصادي للانتقال من الإنفاق الربيعي إلى الإنفاق المستدام. من هنا توصي الدراسة بأن تكون زيادة الإنفاق الحكومي مصحوبة بكثير من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين مستوى كفاءة الإنفاق العام ومن أهم هذه الإجراءات: مكافحة الفساد، والعمل على تغيير أنماط تخصيص الإنفاق العام.

الكلمات المفتاحية: فيروس كوفيد ١٩ - الإنفاق العام - البطالة - التضخم.

Abstract:

This study aims to know the optimal size of government spending, because of its great importance in the framework of maintaining economic stability and achieving growth, especially in the recent times with the collapse of fuel prices and the spread of the Corona virus and its impact on the national economy. PEST, using the ATLAS.ti 8 program. The study found the most important results, the most important of which is the decline in the efficiency of public spending in Egypt during the study period despite

the increase in the volume of public spending, which shows that not every increase in spending leads to an improvement in spending efficiency. The optimal size of government spending ranged between 30.47% to 32.69% of GDP. Therefore, increasing the volume of spending is necessary, but it is not sufficient to ensure improvement in efficiency levels in spending, and the extent of its impact on unemployment and inflation and the nature of the relationship between them. The study also concluded that there is a relationship in the short term and a long-term equilibrium relationship between public spending, unemployment and inflation, but it is temporary, and the public spending policy has a weak and adverse effect on the unemployment and inflation rate, that is, the more public spending leads to a weak percentage decline. And to its impact on the decline in GDP growth between 3-5%. It lasted up to 10%, and as the crisis dragged on, each additional month cost an average of 2-2.5% of GDP. The Egyptian government must rationalize expenditures and build an economic base through economic diversification to move from rentier spending to sustainable spending. Hence, the study recommends that the increase in government spending be accompanied by many measures aimed at improving the efficiency of public spending, the most important of which are: combating corruption, and working to change the patterns of public spending allocation.

Key words:

COVID 19 virus - Public expenditure - Unemployment - Inflation.

تمهيد

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام وبصفة خاصة على البطالة والتضخم وتحديد طبيعة العلاقة الموجودة بينهما في مصر، وذلك، لما لهما من أهمية بالغة في إطار المحافظة على الإستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو، خاصة في الآونة الأخيرة مع إنهيار أسعار المحروقات وانتشار فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد الوطني، ومن ثم الإستعانة بالانماذج القياسية.

رتبت مصر أولوياتها في ظل جائحة (COVID 19 virus)، بالتركيز في السياسات المالية على الإنفاق العام في مجالات الإستثمار وتنمية رأس المال البشري وزيادة المخصصات لقطاعي الصحة والتعليم، وإيلاء الإهتمام بالقطاعات التي تتسم بالمرونة والقدرة على التعافي السريع بتحويل

إستراتيجيات الإبتكار الوطنية والمؤسسية نحو تسريع تطوير واستخدام التقنيات المتقدمة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد، والتحول الرقمي، والعملات الرقمية، والذكاء الإصطناعي في قطاعات التنمية كالصحة والتعليم، والتصنيع. كذلك، القطاعات الواعدة التي تُمثّل ركيزة أساسية لدفع النمو الشامل والمستدام، مثل الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والصناعة التحويلية، والزراعة، وكذا المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى دمج القطاع غير الرسمي، وتعزيز الشمول المالي، ودعم البنية التحتية للرقمنة في إطار تعزيز التوجه نحو التحول الرقمي، والتوسع في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة، والتعافي الأخضر، والذي يتطلب مستويات جيدة من التنسيق، والإتصال وتغيير السياسات الموجودة، ويستغرق هذا فترة طويلة.

نطاق الدراسة:

في نطاق وحدود هذه الدراسة، وفي ظل تداعيات جائحة (COVID 19 virus)، تشير الإحصائيات على مدى السنوات القليلة الماضية بأنّ تكنولوجيا المعلومات تسهّم في دعم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على تجاوز الكثير من التحديات التي تواجهها، سواء في مجال أوجه السياسة المالية في الإنفاق العام أو في تنمية الموارد البشرية الماهرة والمدربة. وقد زادت منصات الأعمال الرقمية مع التطور التكنولوجي والنقلة النوعية في استخدام المعلومات التي يمكن من خلالها الوصول إلى خدمة المجتمع بطريقة مباشرة، نتيجة لذلك، فإنّ المستقبل يكون مفتوحاً لنمو تلك المؤسسات باستخدام الأعمال الرقمية لقدرتها على البقاء في ظل التغيرات الاقتصادية الجديدة وتقسي الأوبئة والفيروسات. **تمت هذه الدراسة في ضوء الحدود التالية:**

- التأثير المتوقع على الإنفاق العام، ومن ثم التركيز على تنسيق العلاقة بين الدولة في إحداث توازن في النظام المالي وبين الأزمات الاقتصادية، والمتغيرات البيئية للأزمات والكوارث الدولية والمحلية.
- وضع ضمانات لحماية المتغيرات السريعة التي سببت توترات عدة في الإنفاق العام، والتركيز على كيفية إدارتها.

مشكلة الدراسة:

برزت معظم العديد من المشاكل الاقتصادية في العالم في الإنفاق العام، وفي مصر بصفة خاصة بسبب جائحة (COVID 19 virus)، ممّا أوجدت خللاً في الإنتاج والهيكل الاقتصادي، أدّى إلى نتائج عدم التوازن في تطبيق السياسات، والنظم المالية وموازنتها لتؤمّن للفرد

والمجتمع، والدولة الإستقرار الاقتصادي، والرفاهية والعدالة وإشباع الحاجات، والتي أثرت بشكل مباشر في تنمية الموارد وعمل المؤسسات مصحوبة بالعديد من التحديات والضغوط الشديدة التي فرضت عليها بين عشية وضحاها من حيث زيادة الطلب على الخدمات الرقمية، وإعادة تشكيل العرض والطلب، والتعاون اللازم مع المؤسسات لدعم العمل عن بعد مع مجموعة من القضايا الأخرى التي تتطلب نطاقاً واسعاً من المرونة العالية والاستجابة الفورية، والعمل على ميكنة المنظومتين الضريبية والجمركية، لتيسير الإجراءات وتحفيز مجتمع الأعمال على إستمرار عجلة الإنتاج من خلال تبسيط الإجراءات وإقرار منظومة ضريبية محفزة، وتأخير بعض المتحصلات الضريبية وخفض الرسوم وأسعار الغاز الطبيعي والكهرباء لقطاع الصناعة، إضافة إلى العمل على الإرتقاء بمستوى الأداء، وتعزيز آليات الرقابة المالية والإدارية، ورفع كفاءة الإنفاق العام، على النحو الذي يُسهم في الحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن، وتمكين الدولة من مواصلة الوفاء بالتزاماتها نحو مواطنيها، مع إعطاء قطاعي الصحة والبحث العلمي أولوية متقدمة، باعتبارهما ركيزتين رئيسيتين لمواجهة تداعيات هذا الوباء العالمي.

من هنا، ركزت هذه الدراسة على الأسباب والمشاكل التي سببتها جائحة (COVID

19 virus، لعل من أهمها:

أولاً: تأثيره على الاقتصاد متمثلاً في سياسة الإنفاق العام وعلى البطالة والتضخم وتحديد طبيعة العلاقة بينهما.

ثانياً: العلاقة بين دور الدولة في الإنفاق العام، والمتغيرات البيئية للأزمات والكوارث الدولية والمحلية.

ثالثاً: وضع ضمانات للحماية من المتغيرات البيئية السريعة «COVID 19 virus» التي سببت توترات عديدة.

رابعاً: تمكين الدولة من مواصلة الوفاء بالتزاماتها نحو المجتمع وخدمة مواطنيها.

أهداف الدراسة:

من أهم أهداف دراسة أثر «COVID 19 virus» على الإنفاق العام، هو إعادة ترتيب الأولويات والأعمال من أجل الإستفادة إلى أقصى حد ممكن من الواقع الرقمي، والذي أثار بدوره على الإنفاق العام العالمي، وفي مصر بوجه خاص، حيث تحولت إلى منح علمية مبكرة ومتسارعة

لاتخاذ عدة إجراءات تعمل على تعزيز التنمية البشرية وتسريع وتيرة العمل، ولجوء الدول إلى التحول الرقمي السريع لملء فجوة الأعمال الرقمية.

تحقيق هذا الهدف تعرضت الدراسة لأربع محاور علمية أساسية، هي:

❁ **المحور الأول:** تحليل واقع الإنفاق العام في ظل جائحة «COVID 19 virus» في مصر.

❁ **المحور الثاني:** رفع كفاءة الإنفاق العام على النحو الذي يُسهم في الحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن.

❁ **المحور الثالث:** الإرتقاء بمستوى الأداء وعن مدى تأثيره على البطالة والتضخم وتحديد طبيعة العلاقة بينهما.

❁ **المحور الرابع:** الإستفادة القصوى من الواقع الرقمي لتمرير السياسات المالية للإنفاق العام من خلال الإحتماعات عن بعد (Online video conferencing) في ظل جائحة «COVID 19 virus».

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من التحولات التي شهدتها العالم في ظل تداعيات جائحة « COVID 19 virus»، ومع تزايد حاجة المجتمع إلى الخدمات الرقمية وربطها بالإنفاق العام، وما فرض على مصر من ظروف تنافسية صعبة وسريعة التغيير في الاقتصادات العالمية، كما أنّها فرصة عظيمة أجبرت الدولة بالتركيز على سرعة وتيرة التنمية البشرية في التكنولوجيا، ورواد الأعمال، والتحول الرقمي، حيث تم إستبدال العديد من الإحتماعات والمؤتمرات للوزارت والحكومة والأشخاص أصحاب الأعمال والمؤسسات باجتماعات (Online- video conference)، وغيرها من أشكال الإتصال الافتراضية، كما وفّرت التكنولوجيا فرصاً عديدة حيث تحول الكثير من المنتجات أو الخدمات التي تقدمها المشاريع الريادية إلى الإبتكار في كيفية إنشاء الخدمات. فلم تعد التكنولوجيا اليوم بما فيها ريادة الأعمال والتحول الرقمي خياراً بل أصبح من الضرورات الملحة، وطوق نجاة في ظل أزمة كورونا لكونها الخيار الأمثل للتخفيف من أزمات البطالة التي أصبحت في تزايد كبير بسبب تداعيات الجائحة، وسوف نستعرض بعض المهام التي نأمل بتحقيقها، وهي كالتالي:

(١) التعرف على أثر «COVID 19 virus» على الإنفاق العام.

(٢) تزايد حاجة المجتمع إلى التنمية البشرية في التكنولوجيا والخدمات الرقمية وربطها بالإتفاق العام.

(٣) الإستفادة من التجارب الدولية في أثر جائحة «COVID 19 virus» على الإتفاق العام، وإعادة النظر في كيفية مواجهة التحديات المتعلقة بها، وتقديم الإجراءات المختلفة ذات الصلة لدعمها وتطويرها.

مصطلحات الدراسة: فايروس (Covid 19) - الإتفاق العام - البطالة - التضخم.

(١) **فايروس كورونا (Covid-19 virus):** هو مرض معد يسببه فيروس كورونا المستجد (SARS-CoV-2)، ويعاني معظم الأشخاص المصابون بهذا الفايروس (COVID 19)، وله أعراضاً خفيفة أو متوسطة يتعافى أصحابها من دون علاج خاص، لكن البعض منهم يمرض بشكل حاد وخطير ممّا يستلزم رعاية طبية خاصة والإهمال فيها قد تقضي إلى الوفاة.

(٢) **الإتفاق العام: (public expenditure):** هو أحد فروع الاقتصاد الإسلامي، حيث يتميز بارتباطه بجميع نظم الدولة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، لم يكن غريباً عن الفكر الاقتصادي الإسلامي، ليمتيز بنظامه المالي الذي يدخل في جميع الفعاليات والأنشطة الاقتصادية.

يعرف الإتفاق العام بأنه المبالغ النقدية التي تصدر عن القطاع العام «الحكومة»، بهدف تحقيق النفع العام. كما يعتبر وسيلة إشباع الحاجات العامّة، لذلك، إحتل أهمية خاصة في نطاق دراسة المالية العامّة. ومنها حصول الدولة على الإيرادات العامة بقصد تمويل النفقات العامّة.

(٣) **البطالة (Unemployment):** هي ظاهرة اقتصادية تحدث عندما لا يستطيع القادرون عن العمل والباحثون عنه الحصول عليه، ويتم حساب نسبة البطالة على أساس هذه الفئة:
نسبة البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / إجمالي عدد أفراد قوة العمل) × ١٠٠

(٤) **التضخم (Inflation):** هو مفهوم اقتصادي يعبر عن الإرتفاع العام في أسعار المنتجات والخدمات وارتفاع مستوى تكاليف الإنتاج لمدة زمنية طويلة، فالإرتفاع المؤقت في الأسعار لا يعتبر تضخماً، ويصاحب التضخم إنخفاض في القدرة الشرائية للعملة التي تعاني منه.

منهج الدراسة وإجراءاتها:

إُعتمدت الدراسة على المنهج الإستقرائي بصفة رئيسية، ثم إستخدمت المنهج النوعي التحليلي،

وجمعت بين الأسلوبين التاليين من خلال:

➤ **أسلوب الدراسة النظرية:** من خلال تحليل لأهم تداعيات (COVID 19 virus)، وأثره على الإنفاق العام.

➤ **التحليل الإحصائي للبيانات:** تم من خلال عرض تحليل واقع الإنفاق العام في مصر. كذلك، طريقة تحليل PEST التحديات السياسية والثقافية والاجتماعية، والتكنولوجية للتحويل إلى الأعمال الرقمية عالمياً. وتم تحليل نتائج المشاركة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مؤكدة ضرورة الإقرار بصعوبة ما يشهده العالم حالياً من أزمة متفاقمة، باستخدام برنامج ATLAS.ti 8 للتحليل النوعي للبيانات. لتأثيرها على إنخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تراوحت ما بين ٣-٥٪. ثم إستمرت حتى وصلت نحو ١٠٪، ومع إستمرار الأزمة يكلف كل شهر إضافي في المتوسط من ٢-٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. تمويل وتعبئة الموارد اللازمة للتنمية وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية المستدامة.

فروض الدراسة:

إهتمت الدراسة بالفروض التالية (الفرض الأساسي، وضرورات ثلاث) وهي:

الفرض الأساسي:

توجد علاقة ذات دلالة بين زيادة الإنفاق العام وتخفيض فيروس كوفيد ١٩.

تنظيم الدراسة:

عكفت الدراسة على إعادة النظر في نماذج الأعمال الحالية والأخذ في الإعتبار المتغير البيئي، ومن ثم التركيز على الأسباب والمشاكل التي من شأنها أن تؤثر في الاقتصاد القومي بشكل أو بآخر، لأنه جزءاً من هذا الاقتصاد العالمي المتشابك فمن الطبيعي أن يتأثر بالأزمة بشكل مباشر، لذلك، مع تزايد خطر جائحة (COVID 19 virus) تم إتخاذ بعض الإجراءات الإحتياطية حول العالم للحفاظ على سير العمليات في الشركات لتقليل حجم الضرر الاقتصادي، إلا أنّ الكوارث بما فيها الأوبئة تدفع الأعمال إلى تبني تقنيات ونماذج أعمال جديدة، وفي ظل المعطيات

الجديدة وتداعيات الجائحة يجب الإهتمام بأهمية التحول في دالة الإنتاج لزيادة الناتج القومي الإجمالي وتقوية الإنفاق العام. وللإجابة على ذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى مبحثين يحتوي كل منهما على عناصر الدراسة على النحو التالي:

يتناول فيها المبحث الأول: التعريف بالإنفاق العام وأهميته وتقسيماته.

- أولاً: التعريف بالإنفاق العام. ثانياً: أهمية الإنفاق العام وعناصره.
 ثالثاً: أثر الإنفاق العام على الإنتاج والإستهلاك. رابعاً: تقسيم الإنفاق العام (نوعان).
 خامساً: ضوابط الإنفاق العام. سادساً: الإنفاق العام غير المنتج.
 سابعاً: إنتاجية الإنفاق العام. ثامناً: المصاعب التي تعترض زيادة إنتاجية الإنفاق العام.

كما يتناول المبحث الثاني: الإنفاق العام (الجانب العملي).

- أولاً: التقرير النصف السنوي للأداء المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١: في ظل جائحة (COVID 19 virus).
 ثانياً: السياسة المالية المتوازنة في ظل جائحة (COVID 19 virus).
 ثالثاً: الموازنة التشاركية.

- رابعاً: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS:
 خامساً: منظومة الدفع و التحصيل الإلكتروني.
 سادساً: تحليل مكونات الإنفاق الحكومي.
 سابعاً: تحليل كفاءة الإنفاق الحكومي.

✿ النتائج والتوصيات.

✿ قائمة المراجع.

المبحث الأول

الإنفاق العام (الجزء النظري).

مقدمة:

يشهد العالم حالياً من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية متسارعة شديدة الدقة ألقت بظلالها على الإحتياجات والتحديات التنموية في مختلف دول العالم، وفي مقدمتها الدول الأعضاء ومنها مصر في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مؤكدة ضرورة الإقرار بصعوبة ما يشهده العالم حالياً من أزمة متفاقمة، ولا تزال مستمرة نتيجة تفشي جائحة (COVID 19 virus)، وظهور متحورات جديدة لهذا الفيروس. وتعد قضية تمويل وتعبئة الموارد اللازمة للتنمية أحد أهم المحددات لمدى قدرة الدول على السير قدماً في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية المستدامة، ممّا يقتضي تكثيف العمل وعقد الشراكات الفاعلة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية لتوفير الإحتياجات التمويلية المتزايدة.

أثرت جائحة (COVID 19 virus)، تأثيراً قوياً وسريعاً على مختلف الأعمال بأنواع المؤسسات، مع زيادة أزمات اقتصادية وركود على المستوى العالمي ممّا أثر على الإنفاق العام، كذلك، تخفيض القوى العاملة في جميع القطاعات الاقتصادية أدى إلى فقدان العديد من الوظائف، وزيادة حالات الوفاة، كما أثرت على نمو الناتج المحلي الإجمالي وسببت إنخفاضاً تراوح ما بين ٣-٥٪. ثم إستمر الإنخفاض حتى وصل نحو ١٠٪، ومع إستمرار الأزمة يكلف كل شهر إضافي في المتوسط من ٢-٥،٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مواجهة الأزمة (COVID 19 virus).

نتج عن تفشي كورونا معاناة الدول النامية من فجوة تمويل قدرها تريليون دولار في الإنفاق العام على تدابير التعافي من (COVID 19 virus)، مقارنةً بما يتم إنفاقه في الدول المتقدمة، فضلاً عن نقص في التمويل الذي تحتاجه تلك الدول في عام ٢٠٢٠ لإبقائها على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قدره ١,٧ تريليون دولار، وهو ما انعكس على إنخفاض مؤشر التنمية البشرية بشكل ملحوظ في عام ٢٠٢٠ لأول مرة منذ بدء قياسه في عام ١٩٩٠.

لذلك، يجب التحرك السريع من قِبَل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لمواجهة هذه الأزمة من خلال شراكة تنموية مثمرة مع عدد كبير من المنظمات والمؤسسات الدولية، وضع البنك برنامج إستراتيجي للتأهب والتصدي (بتمويل قدره ٢,٣ مليار دولار)، والذي يهدف إلى دعم جهود الدول الأعضاء للوقاية من تداعيات فيروس كورونا، سواء ما يتعلق بالتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية أو دعم القطاعات الاقتصادية وانعاشها، مؤكدة أهمية تلك الخطوة لجميع الدول الأعضاء خصوصاً مع التأثير الشديد لأغلب القطاعات الاقتصادية في الدول الأعضاء وفي مقدمتها القطاع الصحي.

تتميز مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتنوع وتكامل أنشطتها التنموية، لمواصلة جهودها واستمرار العمل من خلال النهج التشاركي الذي تتبناه والذي يمثل النهج الأمثل للتعاون مع المؤسسات المالية الأعضاء في مجموعة التنسيق العربية، ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية الأخرى، وذلك لتوفير تمويلات مشتركة للإحتياجات التمويلية الضخمة التي تتطلبها جهود الدول الأعضاء لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا، إلى جانب استمرار مشروعات التنمية الأخرى، خاصة مشروعات البنية التحتية اللازمة لتحقيق الربط الإقليمي وتيسير التجارة البينية والإستثمار المشترك بين الدول الأعضاء وتحقيق النمو المستدام.

تعمل مصر بجهد حثيث لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال إستراتيجية وطنية وطموحة متمثلة في رؤية مصر 2030، والتي تتسق المتابعة مع الأبعاد التنموية الأممية الثلاثة، (البُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي، والبُعد البيئي)، وتواصل الدولة إستكمال التطبيق الناجح للبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ويتضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي إجراءات للإصلاح الهيكلي لبعض القطاعات وفي مقدمتها قطاع الطاقة، وتنوع الهيكل الإنتاجي بتحفيز القطاعات التي تُحقق قيمة مضافة عالية، وتخلق فرص العمل اللائق والمُنْتِج وترتبط بعلاقة تشابكية قوية مع باقي القطاعات، ومنها: الصناعة، والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. تضمن البرنامج إتخاذ العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية بإصدار جزمة من القوانين والتشريعات التي تهدف جميعها إلى تبسيط إجراءات إقامة المشروعات، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تنفيذ المشروعات، كما تتابع الدولة المصرية تحفيز إستثمارات القطاع الخاص وتحقيق النمو المستدام من خلال تكثيف الإستثمارات العامة في مشروعات البنية التحتية وتحسين جودتها بتنفيذ عدد من المشروعات القومية الكبرى ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي.

تمضي مصر قدماً لاستكمال المسيرة موضحة أنّ ماتم تحقيقه جاء بوجود شراكة فاعلة بين جميع الأطراف من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى جانب مؤسّسات التمويل المحلية والإقليمية والدولية، التي يأتي في مقدمتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. تشترك مصر مع مجموعة البنك بالشراكة التنموية المتميزة على مدار أربعة عقود ونصف، والتي أثمرت حتى الآن عن تمويل ٣٤٤ مشروعاً بقيمة تتجاوز 13 مليار دولار أمريكي، منها ٢٩٢ مشروعاً مكتملاً، ٥٦ مشروعاً جاري تنفيذها، تبلغ قيمتها ٣ مليار دولار تغطي مختلف مجالات التنمية أهمها قطاعات الطاقة والبنية التحتية والصناعة والتمويل والزراعة والصحة والتعليم. يواصل الجانبان هذا التعاون المثمر وهذه الشراكة الفاعلة، والتي تعززت بإنشاء مقر إقليمي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في القاهرة، والذي يعطي دفعة قوية لنشاط البنك، ويدعم الدور التنموي للمؤسّسات الأعضاء في مجموعة البنك، ليس في مصر فقط بل في دول الجوار العربي والإفريقي.

أولاً: التعريف بالإنفاق العام.

هو فرع من فروع الاقتصاد الإسلامي، حيث يتميز بارتباطه بجميع نظم الدولة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، لم يكن غريباً عن الفكر الاقتصادي الإسلامي، ليمتيز بنظامه المالي الذي يدخل في جميع الفعاليات والأنشطة الاقتصادية. يعرف الإنفاق العام بأنّه المبالغ النقدية التي تصدر عن القطاع العام «الحكومة»، بهدف تحقيق النفع العام. كما يعتبر وسيلة إشباع الحاجات العامّة، لذلك، إحتل أهمية خاصة في نطاق دراسة المالية العامّة. ومنها حصول الدولة على الإيرادات العامة بقصد تمويل النفقات العامّة. معظم المشكلات الاقتصادية في العالم هو نتاج عدم التوازن في تطبيق السياسات والنظم المالية وموازنتها لتؤمن للفرد، والمجتمع، والدولة الإستقرار الاقتصادي، والرفاهية والعدالة وإشباع الحاجات، وهو ما ينبغي أن نحاول قدر المستطاع الإشارة إلى الحل الاقتصادي الذي يتمثل بالنظام المالي الإسلامي، باعتباره الأصلح من بين النظم المالية الاقتصادية حتى الآن، لذلك، أرتئينا أن نجعل موضوع الدراسة في أثر (COVID 19 virus)، على سياسة الإنفاق العام، وكذلك، عن تقدير الأموال بين موارد الخزنة ونفقاتها.

المزيد من الإيضاح نستعرض كل من: أهمية الإنفاق العام وعناصره، وأقسامه وآثاره.

ثانياً: أهمية الإنفاق العام و عناصره.

الإنفاق العام له أهمية باعتباره أداة فعالة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تقوم سلطاتها المالية بتنفيذها لتحقيق أهدافها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية التي ترمي إليها خلال فترة معينة.

من التعريف السابق ينضح ثلاثة عناصر مهمة تميز الإنفاق العام، وهي:

❁ الإنفاق العام يتسم بكونه مبلغاً نقدياً.

❁ الإنفاق العام يقوم به شخص عام سواء كان استهلاكياً أم استثمارياً.

❁ الإنفاق العام يستهدف تحقيق منفعة عامة أو إشباع حاجة عامة.

(١) الإنفاق العام يتسم بكونه مبلغاً نقدياً «الشكل النقدي»:

يتخذ الإنفاق العام شكل المبلغ النقدي. إذ تقوم الدولة في إشباع الحاجات العامة بالإنفاق في سبيل الحصول على السلع والخدمات ومنح الإعانات الاقتصادية والاجتماعية، ويتخذ هذا الإنفاق شكلاً «نقدياً».

يرجع سبب إتخاذ الإنفاق العام شكل المبلغ النقدي إلى:

- (١) إنتقال الاقتصاد من مرحلة اقتصاد المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي ممّا إستوجب أن يكون التعامل بالنقود.
- (٢) يحتاج الإنفاق العام من أجل ضمان تنفيذه وتوجيهه نحو الأهداف التي خصص لها إلى أنواع مختلفة من الرقابة البرلمانية والإدارية، وهذه الرقابة يسهل إجراءها إذا كان الإنفاق العام على شكل نقدي.
- (٣) يثير الإنفاق العام العيني الكثير من المشاكل منها كيفية تقديره والتهاون وعدم الدقة من قبل السلطات الحكومية وإفساح المجال للسلطات الحكومية لمحاباة بعض الأفراد على حساب البعض الآخر.
- (٤) يؤدّي الأخذ بالإنفاق العام العيني الإخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة، لأنّ الدولة بفرض أنها حققت المساواة بين الأفراد في جباية الضرائب فإنّها لا تلبث أن تحابي بعضهم بمنحهم مزايا عينية ممّا يؤدّي إلى تخفيض عبء الضرائب عنهم.

(٢) الإنفاق العام يقوم به شخص عام سواء كان استهلاكياً أم استثمارياً «صفة**القائم به».**

الإنفاق العام يقوم به شخص عام. يشمل الدولة والهيئات المحلية والمؤسسات العامة والمؤسسات والشركات الصناعية والتجارية التي تملك الدولة كل رأسمالها، وشركات الاقتصاد المختلط إذا كانت الدولة تسيطر عليها وتتحكم في إدارتها.

(٣) الإنفاق العام يستهدف تحقيق منفعة أو إشباع حاجة عامة «الغرض منه».

غرض الإنفاق العام هو تحقيق المنفعة العامة. هذا المبدأ مبرر بأمرين أولهما أنّ الإنفاق العام يجب أن يشبع حاجة عامة، والحاجة لا تكون عامة إلا إذا كان إشباعها يحقق منفعة عامة، وثانيهما أنّ الإنفاق العام إذا حقق منفعة عامة فإنّ ذلك يؤدي إلى تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة. وقد إتسع مضمون الإنفاق العام ليشمل الإنفاق المخصص للأغراض الاقتصادية والاجتماعية. فالإعانات الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى تحقيق منفعة عامة لأنها تسهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً: أثر الإنفاق العام على الإنتاج والإستهلاك.

أدى تطور دور الدولة وتغير طبيعة هذا الدور بانتقالها من الدولة الحارسة أو المحايدة إلى الدولة المتدخلة، ومن ثم إلى الدولة المنتجة ممّا أدى إلى إتساع وظائف الدولة وأغراضها، الأمر الذي إستتبع معه تزايد الإنفاق العام، وأدى هذا بدوره إلى زيادة آثاره الاقتصادية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإنفاق الإستثماري أو الإنفاق بهدف إعادة توزيع الدخل. وقد حظيت أداة الإنفاق العام بصفة خاصة باهتمام خاص من العديد من الاقتصاديين باعتبارها من أوائل الأدوات الكينزية وأشهرها التي تم تطبيقها من أجل الخروج من أزمة الكساد الكبير التي ضربت العالم خلال فترة الثلاثينات من القرن الماضي. لعلّ من أهم الآثار المباشرة للإنفاق العام تلك التي يحدثها في كل من الإنتاج والإستهلاك باعتبارهما النشاطين الرئيسيين في الاقتصاد القومي، ويمكن توضيح تلك الآثار فيما يلي:

(١) الإنفاق العام على الإنتاج القومي.

يتوقف الإنتاج القومي على نوعين من العوامل، هما:

أ- **المقدرة الإنتاجية القومية:** أو ما يطلق عليها العوامل المادية للإنتاج، وتشمل كل من الموارد الطبيعية للدولة، وعنصر العمل فيها، ورأس المال العيني، والفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية.

ب- **الطلب الفعلي:** أو الطلب على السلع الاستهلاكية، وعلى السلع الإستثمارية «النتائج القومي الجاري».

رابعاً: تقسيم الإنفاق العام (نوعان، إداري واقتصادي).

(١) التقسيم الإداري للإنفاق العام.

يوضح العلاقة الإدارية والمالية بين الوحدات القائمة ومن له سلطة الإنفاق وعلى من تقع مسؤولية الإنفاق.

إذ توجد ثلاث طرق للتقسيم الإداري، كل منها يحقق أهداف مختلفة عن الأهداف التي تحقها الطرق الأخرى، وهي:

(١) **الوحدة التنظيمية:** وفقها يتم التقسيم على أساس الوحدات الإدارية التي تكون الجهاز

الإداري للدولة كالوزارات والمؤسسات العامة. ويقسم الإنفاق داخل كل وزارة ومؤسسة عامة إلى عدة أقسام حسب طبيعة الأعمال التي يقوم بها كل قسم كالتشؤون الإدارية المختلفة داخل كل وزارة أو مؤسسة، آخذاً بالحسبان طبيعة الأعمال التي تقوم بها الوحدات الإدارية والأهمية النسبية لتلك الوحدات الإدارية.

(٢) **الأنشطة الحكومية:** بموجبها يتم التقسيم حسب التقسيم الوظيفي للنشاطات التي تقوم بها

الحكومة حيث تجمع النشاطات المتجانسة ضمن ميزانية واحدة كأعمال الدفاع، والتشؤون الاقتصادية، آخذاً بالحسبان الأهمية النسبية لكل نشاط حاضراً ومستقبلاً.

(٣) **النفقة العامة:** بموجبها يتم التقسيم على أساس الغرض من النفقة كأن يقسم الإنفاق

العام إلى أبواب مثل باب الرواتب والأجور، والصيانة، والتشغيل، والإعانات، والإنفاق

الإستثماري. ويقسم كل باب إلى عدة فصول مثل فصل الرواتب وفصل الأجور. كما يقسم كل فصل إلى عدة بنود مثل بند الرواتب المستديمة وبند الرواتب غير المستديمة.

(٢) التقسيم الإقتصادي للإنفاق العام.

يساعد على معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق الحكومي وبالتالي يساعد على إتخاذ القرارات والسياسات المناسبة لمعالجة موضوعات المالية العامة. ويشمل التقسيم الإقتصادي للإنفاق العام، الإنفاق المباشر أو الحقيقي والإنفاق التحويلي.

(١) الإنفاق الحكومي المباشر (الحقيقي):

تشمل جميع النفقات المباشرة للحكومة لشراء السلع والخدمات، أي النفقات التي تحصل الحكومة على مقابل لها، وتشمل النفقات الإستهلاكية والنفقات الإستثمارية.

أ- الإنفاق الإستهلاكي الحكومي «الجاري».

يؤثر هذا الإنفاق في الإستهلاك بطريق مباشر من خلال ما قد يحدث من زيادة أولية في الطلب على السلع الإستهلاكية بسبب هذا الإنفاق. هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق العام على الإستهلاك القومي من خلال نفقات الإستهلاك الحكومي أو العام، ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد والتي تؤدي إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري في صورة «الأجور والمرتبات، والمعاشات والمكافآت، والبدلات، ومصاريف الكهرباء والماء والهاتف والمفروشات ومصاريف النقل وجميع المصاريف الأخرى اللازمة لتسيير الجهاز الإداري الحكومي»، يُخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الإستهلاكية من السلع والخدمات. والتي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فدخل الأفراد هنا تؤدي إلى زيادة الإستهلاك، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات المطلوبة، إضافة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة. كما تمثل جزءاً كبيراً من إجمالي الإنفاق الحكومي قد يصل إلى ٣٠% في بعض الميزانيات. عندما يكون حجم الإنفاق الإستهلاكي متزايداً مقارنة بحجم الإنفاق الإستثماري يؤدي ذلك بدوره إلى آثار سلبية على نمو الناتج القومي الإجمالي وعلى التنمية.

ب- الإنفاق الإستهلاكي العام «الرأسمالي» ويأخذ شكلين:

الأول «إنفاق إستثماري»: هو الإنفاق على مشاريع البنية التحتية الأساسية «المرافق العامة» من طرق وجسور وسدود ومشاريع الكهرباء والماء وهي مشاريع هامة للاقتصاد في عملية التنمية

لزيادة المقدرة الإنتاجية لها. ويشمل الإستثمار في القوى العاملة كالإنفاق على المشاريع التعليمية والصحية والثقافية، والتدريب الفني للعمال للإرتقاء بمستوى العمالة، إضافة إلى إسهامها في زيادة الناتج القومي الجاري.

الثاني «إنفاق إنتاجي»: هو الإنفاق على المشاريع الإنتاجية للدولة من أجل تنظيف وإضاءة وصيانة مبانيها الحكومية أو هيئاتها العامة، والنفقات التي تدفعها لشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية التي تلزم للإنتاج العام. يسمى هذا النوع «الإنفاق العام الاقتصادي»، يعطي للمشروعات الخاصة والعامة ويعمل على زيادة معدل أرباح تلك المشروعات، وله أهمية كبرى بالنسبة للاقتصاد والمجتمع. وكلما زاد الإنفاق الإستثماري مقارنة بالإنفاق الإستهلاكي أدى إلى زيادة مقدرتها الإنتاجية، وبالتالي، زيادة النمو الاقتصادي بمعدلات أكبر.

ت- الإنفاق العسكري «تقليدي»:

هو نوع من الإنفاق غير المنتج على خدمات الدفاع والأمن والعدالة لتحقيق الإستقرار الضروري للعملية الإنتاجية، رغم أهميته للأمن القومي فإن له تأثيرات سلبية على التنمية الاقتصادية، من الأفضل أن يوجه إلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهدافها. مثل التجربة اليابانية فقد دأبت اليابان على تخفيض إنفاقها العسكري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتركيز على تنمية قطاعاتها الإنتاجية المدنية فوصلت إلى درجة متقدمة من التطور التكنولوجي والإنتاجي المدني.

يأخذ الإنفاق العسكري شكلين: الأول نفقات تطوير الجيش ويتحكم بها مدى التوتر السائد في منطقة معينة، والثاني نفقات الحرب حين حدوثها. وللإنفاق العسكري وجهان: الوجه الأول «الأثر الإيجابي»: على توظيف العمالة والموارد وتطوير التكنولوجيا والأبحاث عن النمو الاقتصادي مثل التجربة الأمريكية والتي توظف الكثير من الموارد الطبيعية والبشرية في القطاعات العسكرية. من الطبيعي وجود تشغيل لجزء كبير من العمل والموارد، لكن إنتاج هذه الموارد يتركز في الإنتاج العسكري وفائدته بالنسبة للإنتاج المدني في مجال تطوير التكنولوجيا محدودة للغاية. الوجه الثاني «الأثر السلبي»: على الرغم من أن تطوير الأبحاث أمر صائب بالنسبة للدول المتقدمة، لكنها قد تكون معدومة بالنسبة للدول النامية التي تستورد التكنولوجيا العسكرية ولا تقوم بتطويرها.

(٢) الإنفاق التحويلي.

يشمل جميع النفقات التي تدفعها الحكومة في شكل إعانات للأفراد أو للقطاعات، أي النفقات التي لا تحصل الحكومة على مقابل لها. الإنفاق العام الإجتماعي بنوعيه، سواء التحويلات الاجتماعية العينية «كتلك المبالغ التي تخصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض إجتماعية كالأغراض الصحية والثقافية والتعليمية والإسكان» أو التحويلات الإجتماعية النقدية «كتلك التي تتم لصالح الطبقات الفقيرة لمقابلة حالات المرض أو الشيخوخة أو البطالة» يؤدي إلى زيادة الناتج الجاري من السلع الإستهلاكية التي يخصص الإنفاق العام للحصول عليها. كما أن التحويلات النقدية لذوي الدخل المحدودة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية الضرورية، ومن ثم فإنها تؤدي إلى زيادة إنتاج هذه السلع. كما أن الإعانات الاقتصادية التي يتم منحها لبعض المشروعات الخاصة أو العامة، أو لبعض السلع والخدمات، مثل دعم بعض السلع الأساسية كالخبز والبنزين، تؤدي لمحاربة التضخم من خلال خفض الأسعار وإلى زيادة الناتج القومي من خلال تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام، وذلك بتغطية ما يكون في ميزانياتها من عجز، وتشجيع الصادرات بمنح إعانات للمصدرين بهدف تحسين ميزان المدفوعات، وتشجيع الإستثمار والتنمية، وخصوصاً بالنسبة لبعض الصناعات الضرورية للتنمية الاقتصادية. وتأخذ الأشكال الثلاثة التالية:

- أ- **الإعانات الاجتماعية:** وتدفع لصالح بعض الفئات أو الطبقات الفقيرة من أفراد المجتمع لتحسين أحوالهم الاجتماعية والوصول بهم إلى مستوى معين من المعيشة. تشمل هذه الفئة إعانات البطالة والعجزة والشيخوخة، والأرامل والمعاقين والعاطلين عن العمل. وتأخذ أشكال مختلفة: مبالغ نقدية تدفع مباشرة للمستحقين أو إعانات تدفع بصورة عينية كبطاقات الغذاء والملابس.
- ب- **الإعانات الاقتصادية:** هي التي تقدمها الدولة إلى القطاعات والمؤسسات الإنتاجية بقصد تخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج لبعض السلع الأساسية، وذلك في صورة إعانات اقتصادية لصالح بعض الصناعات بغرض تخفيض أسعار المنتجات، يؤثر هذا الإنفاق العام على الإستهلاك القومي، إذ يترتب عليه زيادة الطلب، ومن ثم زيادة الإستهلاك. **وتأخذ أشكالاً عديدة:**

❁ تقديم قروض بدون فوائد لبعض القطاعات.

❁ تقديم الإعانات النقدية المباشرة أو غير المباشرة.

❁ تقديم الإعانات العينية مثل تقديم الأرض اللازمة لإقامة المشروع بالمجان أو بسعر

رمزي.

ت- الإعانات والمساعدات الخارجية: وتشمل الإعانات التي تأخذ شكل هبات تقدم من دولة

إلى أخرى في صورة عينية أو نقدية، كما تشمل القروض المقدمة من دولة إلى أخرى بدون فوائد لأسباب سياسية أو إنسانية.

ث- نفقات الإستهلاك المخصصة للدخول الموزعة. تتمثل المشكلة في الدول النامية، ومنها

مصر لضائلة حجم المدخرات ولا يتسم الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تمكنه من مواجهة هذه الزيادة في الإستهلاك. ومن ثم فيكون توجيه سياسة الإنفاق العام محوطاً بهذين الاعتبارين، للتحكم في حجم الإستهلاك لكي يضمن تحقيق المدخرات الكافية للإستثمارات التي تتطلبها عملية التنمية، ويكون متفقاً في الوقت ذاته مع مدى مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات بما لا يؤدي لحدوث التضخم. لذلك، تتبع هذه الدول سياسات مالية تناسب وضعها، وذلك بتوجيه إنفاقها العام سواء الذي يتم في صورة الإنفاق الإستهلاكي الحكومي أو في صورة مرتبات وأجور، أو في صورة إعانات إجتماعية أو نقدية، وهي الوجهة التي تتوافق مع حالتها الاقتصادية والإجتماعية، للتأثير على حجم الإستهلاك القومي بما يتفق وحقيقة تلك الأوضاع.

من سياسات الدول التي تسير في طريق التنمية، العمل على رفع الطلب على الإستهلاك الخاص بالطبقات الفقيرة أو محدودة الدخل مع الإقلال من الطلب على الإستهلاك الخاص بالطبقات ذات الدخل أو الثروة المرتفعة، رغبة في توجيه مدخرات أفرادها نحو الإستثمار وإنتاج الأموال للتصدير لتحسين ميزان المدفوعات.

سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين تغل يد كثيراً من الدول في إستخدام أداة الإنفاق العام كسياسة مالية تستطيع توجيهها نحو الوجهة المناسبة التي تريدها. ويتضمن شروطها المجحفه في برامجها عدة أمور، من أهمها:

❁ **إطلاق الأسعار:** من خلال التشديد على ضرورة إلغاء الدعم للسلع الشعبية اللازمة للفقراء،

وبذلك يتم تحرير أسعار تلك السلع لتخضع لآليات السوق أو قوى العرض والطلب.

✽ **تجميد الأجور:** يكون ذلك من خلال عدم توظيف الحكومة للأفراد الداخلين الجدد إلى

سوق العمل.

✽ **الخصخصة:** من خلال الإستغناء عن خدمات العاملين بالفعل في القطاع الحكومي

والقطاع العام.

خامساً: ضوابط الإنفاق العام. وتقسّم إلى ثلاث قواعد لتحكم الإنفاق العام، وهي:

(١) قاعدة تحقيق أكبر قدر من المنافع.

تنظر الدولة في مقدار حاجة المجتمع إلى مختلف المشاريع، وأن تجري مفاضلة فيما بينها على أساس ما يحققه كل منها من منفعة جماعية، ومن ثم تقرر كمية وتوقيت الإنفاق على هذه المشاريع لتحقيق أكبر قدر من المنافع، وأن يقسم هذا الإنفاق بشكل يراعي حاجات الطبقات الإجتماعية المختلفة في كافة المناطق، والمخطّط هو الذي يقوم بالموازنة بين الأوجه المختلفة للإنفاق العام على ضوء الأهداف الموضوعية في الخطة.

(٢) قاعدة الاقتصاد.

تطبيق قاعدة الاقتصاد في الإنفاق العام، وتجنب التبذير فيه إلا بما يحقق المنفعة العامة، وأيضاً التوازن في جوهر الإنفاق بكميات تتناسب بقدر، يتطلب تطبيق هذه القاعدة تضافر جهود مختلفة:

أ- **رقابة الرأي العام:** للكشف عن مواطن التبذير.

ب- **الرقابة الإدارية والبرلمانية:** للكشف عن التبذير ومعاينة القائمين به.

ت- **الجهاز الإداري الكفء:** لا تكفي الرقابة الإدارية وحدها لأنها لا تستطيع أن تضبط جهازاً إدارياً قليل الكفاءة.

(٣) قاعدة الترخيص.

تخضع النفقة العامة لأذن سابق من الجهة المختصة يختص بمنحه البرلمان على النطاق المركزي أو الهيئات المحلية ضمن حدود إختصاصها الزمني والمكاني.

سادساً: الإنفاق العام غير المنتج.

هو الفرق بين الإنفاق الحكومي على برنامج معين، والإنفاق الحكومي على نفس البرنامج ولكن باستخدام كفو، لذلك، يؤدّي الإنفاق غير المنتج أو فرض ضرائب أكثر على القطاع الخاص إلى عجز في الميزانية، يترتب عليه زيادة الإقتراض الحكومي.

العوامل التي تؤدي إلى وجود الإنفاق الحكومي غير المنتج هي:

- (١) البطالة المقنعة أو استخدام أعداد إضافية من القوى العاملة.
- (٢) عدم الدراسة الكاملة لجميع الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها إنجاز المشروع بأقل التكاليف.
- (٣) المعارضة السياسية والإدارية لتخفيض برنامج معين.
- (٤) الفساد المالي والإداري.
- (٥) ارتفاع نسبة المشروعات التي تحقق أهدافاً سياسية ولا تحقق أهدافاً اقتصادية.
- (٦) الإنفاق على مشروعات تحقق خسارة وتعد من مهام القطاع الخاص كالسكك الحديدية.
- (٧) إعطاء إعانات يستفيد منها الأغنياء والفقراء على السواء مع إمكانية قصرها على الفقراء فقط.

سابعاً: إنتاجية الإنفاق العام.

الإنفاق الحكومي الأكثر إنتاجية، هو الذي يتحقق من خلال الاستخدام الكفؤ للموارد المالية. ويتصف بشرطان **هما**:

- ✿ الحصول على أكبر قدر من الإنتاج بأقل قدر من التكاليف.
- ✿ الحصول على الإنتاج المثالي من جميع أوجه الإنفاق الحكومي «نتائج متساوية». يتحقق بتطبيق التوازن على الإنفاق الحكومي، وأن تتساوى المنفعة الحدية الإجتماعية مع التكلفة الحدية الإجتماعية لكل إنفاق.

ثامناً: المصاعب التي تعترض زيادة إنتاجية الإنفاق العام.

- (١) عدم إمكانية قياس كل من الإنفاق غير المنتج وإنتاجيته لوجود بعض السلع العامة التي لا يمكن تقسيمها، والبعض الآخر لا يوجد لها سعر في السوق.
- (٢) عدم إمكانية تقدير قيمة عناصر الإنتاج في بعض الأحيان لأنَّ معظم الموارد تتحدد قيمتها في سوق لا تتصف بالمنافسة التامة، وبالتالي، لا يمكن إستنتاج قيمة الفرصة البديلة من هذه الموارد.
- (٣) الحاجة إلى معرفة تفاصيل دقيقة عن الإنفاق الحكومي وأنواعه ممَّا يتطلب إحصائيات كاملة ودقيقة عن كل أنواع الإنفاق الحكومي وهذا يصعب توفيره.

المبحث الثاني

الإنفاق العام (الجزء العملي).

مقدمة:

يشكل الإنفاق العام جزءاً هاماً من مكونات الطلب الفعلي أو «الطلب على السلع الإستهلاكية والإستثمارية»، وهو ما يؤثر تأثيراً مباشراً على حجم الإنتاج، وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج «الأرض والعمل ورأس المال»، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

في الأعوام الأخيرة حققت مصر إصلاحات اقتصادية جادة والتوسع في شبكات وبرامج الحماية الاجتماعية من طفرة إيجابية شهدتها الاقتصاد المصري، حظيت بإشادة المؤسسات الدولية، وعززت قدرته على الصمود في مواجهة جائحة كورونا، إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي قبل هذه الأزمة نحو ٥,٦% في النصف الأول من العام ٢٠١٩/٢٠٢٠، وانخفض معدل البطالة إلى أقل من ٨%، ومعدل التضخم إلى أقل معدل له منذ نحو ١٥ عاماً. فرضت أزمة كورونا على دول العالم أجمع سرعة التحرك لمواجهة الجائحة والتعافي من تداعياتها، وكذلك، مضاعفة الجهود للإستمرار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحركت مصر بقوة في هذا الإطار باتخاذ سياسات إستباقية إعتمدت على خطة واضحة ومدروسة تحقق التوازن بين الحفاظ على صحة المواطن وضمان حقوقه الأساسية، وبين إستمرار عجلة النشاط الاقتصادي، وتستهدف جميع الفئات والقطاعات المتضررة من أجل التخفيف من آثار الجائحة بما يشمل تطبيق سياسات نقدية ومالية تحفيزية لدعم هذه الفئات والقطاعات وللتقليل من التأثير على الإنفاق العام.

يشهد العالم حالياً من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية متسارعة شديدة الدقة ألقت بظلالها على الإحتياجات والتحديات التنموية في مختلف دول العالم، وفي مقدمتها الدول الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومنها مصر، مؤكدة ضرورة الإقرار بصعوبة ما يشهده العالم حالياً من أزمة متفاقمة ولا تزال مستمرة، نتيجة لتفشي (COVID 19 virus)، وظهور متحورات جديدة لهذا الفيروس. وتعد قضية تمويل وتعبئة الموارد اللازمة للتنمية أحد أهم المحددات لمدى قدرة الدول على السير قدماً في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية المستدامة، ممّا يقتضي تكثيف العمل

وعقد الشراكات الفاعلة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية لتوفير الإحتياجات التمويلية المتزايدة.

هذا الجزء من الدراسة يظهر الإحصاءات الرسمية بأن نمو الإنتاج في التصنيع إنخفض بشكل حاد بسبب الوباء بنسبة ٦,٠٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، فضلاً عن القيود التجارية القائمة، من المتوقع إنخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بشكل ملحوظ، وأن تؤثر بشكل مباشر على البلدان النامية لاعتمادهم على الإستثمار ضمن القيمة العالمية مقارنة مع الدول ذات الدخل المرتفع لضعف مهارتهم في التوظيف الأمثل للموارد ولكنهم غير قادرين على وضع تدابير الطوارئ على مستوى الاقتصاد الكلي. ويعطي الإضطراب الناجم عن تفشي المرض العالم فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل من خلال المشاركة وتعزيز المعرفة وبناء القدرة التنافسية والمرونة وتحسين البنية التحتية للجودة حيث يمكن معالجة الأحداث غير المتوقعة بثقة في المستقبل.

أولاً: التقرير النصف السنوي للأداء المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١: في ظل جائحة COVID 19

virus.

التقارير هي أحد أدوات الإفصاح المالي والشفافية وإشراك المواطن في أحدث توجهات السياسة المالية، في هذا التقرير ظهرت مجموعة بيانات مؤشر الإنتاج الصناعي في مارس ٢٠٢٠، عانت منها معظم الدول من معدلات نمو سلبية مقارنة مع فترات ما قبل الأزمة، متوسط الإنكماش ٤,٨٪ مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٩، ٤,٦٪ مقارنة بشهر مارس ٢٠١٩. ولإعادة بناء المجتمع خلال هذه الأزمة الإهتمام بقطاع التصنيع لأنه بالغ الأهمية حتى يستمر بدوره الحيوي في النمو والتنمية على المدى الطويل، إضافة إلى تلبية الإحتياجات الفورية في الرعاية الصحية من خلال إنتاج مجموعات من الأدوية الأساسية والسلع ومعدات الحماية الشخصية والإختبار. تتوقف إستراتيجية العالم ممثلة في اليونيدو لمكافحة جائحة (COVID-19) على نحو {الإستعداد والإحتواء والإستجابة والتكيف الإسترداد والتحويل}، ممّا يساعد في التصنيع للحفاظ على سلاسل الإنتاج الأساسية قيد التشغيل من خلال مجموعة خدمات مصممة خصيصاً للشمول والتنمية الصناعية المستدامة، بما في ذلك التعاون التقني، المساعدة البرمجية، الخدمات المعيارية، والإجتمع (في بيئة إفتراضية)، **وقد أظهرت**

النقاط التالية:

- (١) تراجع العجز الكلي إلى ٣,٦%، وتحقيق فائض أولي نحو ١٤ مليار جنيه خلال ستة أشهر، تلبية لاحتياجات قطاعي الصحة والتعليم وجميع أجهزة الموازنة. تعافى الاقتصاد المصري مسجلاً زيادة قدرها ١٦% في الإيرادات العامة.
- (٢) زيادة في الإنفاق بنحو 31% على الإستثمارات الممولة من الخزنة 32,3% للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.
- (٣) زيادة في الإنفاق بنحو ١٤,٧% على قطاع الصحة، ٧,٤% الإستثمارات كثيفة التشغيل والاقتصاد الأخضر.

ثانياً: السياسة المالية المتوازنة في ظل جائحة (COVID 19 virus).

في ظل عدم وجود مدى زمني يمكن تقديره لانتهاه وباء «COVID 19 virus»، تستهدف وزارة المالية بالسياسات المالية الرامية إلى تحقيق التوازن بين الحفاظ على صحة المواطنين وعلى المسار الاقتصادي الآمن للدولة، ومن ثم الحفاظ على مكتسبات الإصلاح الاقتصادي المطبق منذ عام ٢٠١٦، في تحسين القدرة المالية والمرونة للموازنة العامة للدولة لمواجهة أي أزمات أو صدمات محلية أو خارجية دون التأثير السلبي، وأهمها دفع النشاط الاقتصادي وتحفيز أنشطته، وزيادة معدلات التوظيف وتوفير إحتياجات المواطنين وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية والإرتقاء بمستوى الخدمات المقدمة إليهم وتحسين مستوى المعيشة.

إستمراراً لسياسة تعزيز المشاركة المجتمعية والشفافية حول أولويات وأهداف السياسات المالية للدولة، أصدرت وزارة المالية تقريرها «النصف السنوي للأداء المالي» خلال النصف الأول للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، الذي تضمن لأهدافها أهم الإجراءات التي إتخذتها الحكومة لمواجهة تداعيات (COVID 19 virus)، على الاقتصاد المصري، بجانب حزم الدعم المالي لمساندة القطاعات المتضررة من الجائحة، وفي ضوء إستمرار الإجراءات الإحترازية المشددة لأزمة (COVID 19)، وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي، مع مواصلة الحفاظ على معدلات العجز والدين تم الإحتفاظ بالعمالة وتوفير السلع بالأسواق، وزيادة مخصّصات تنمية الصادرات لمساندة المصدرين أثناء الأزمة، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

التقرير يعد من أهم التقارير المالية لتقييم الأداء المالي والإنفاق العام، حيث يقيس مدى توافق الأداء الفعلي مع السياسات المالية للدولة، إذ يأتي التقرير في ظل تفشي أزمة (COVID 19)

(**virus**)، وبالتالي يُظهر أثر الإجراءات العديدة التي إتخذتها الحكومة لمواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة سواء على معدلات نمو الاقتصاد القومي أو أداء الموازنة العامة. واصلت الموازنة العامة للعام الثالث على التوالي تحقيق فائض أولي بلغ ١٤ مليار جنيه تمثل ٢% من الناتج المحلي الذي أسهم في انخفاض العجز الكلي للموازنة إلى ٣,٦% خلال النصف الأول للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقابل ٤,١% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، يأتي تحسن هذه المؤشرات بالتوازي مع تلبية جميع إحتياجات مواجهة الجائحة بقطاعات الصحة والتعليم والإستثمارات الحكومية وكل أجهزة الموازنة، إضافة إلى سداد جميع مستحقات المصدرين ومساندة قطاع الصناعة.

تحسنت مؤشرات المالية العامة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، يرجع ذلك إلى إرتفاع الإيرادات العامة للدولة بنسبة ١٦% لتسجل ٤٥٢,٩ مليار جنيه في النصف الأول من العام المالي الحالي بما يمثل ٧% من الناتج المحلي الإجمالي، منها ٣٣٤,٣ مليار جنيه إيرادات ضريبية بنسبة نمو سنوي ٩,٩% وإيرادات عامة غير ضريبية بنسبة ٣٨,٢% لتسجل ١١٨,٢ مليار جنيه. الأداء القوي للإيرادات العامة يؤكد نجاح الاقتصاد المصري في التعافي السريع رغم تداعيات (**COVID 19 virus**)، وتأكيد إستمرار جهود الإصلاح الاقتصادي والميكنة، مع زيادة الإستثمارات كثيفة التشغيل والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر. فالإستثمارات العامة من أهم أبواب الموازنة العامة التي شهدت زيادة في حجم الإنفاق العام حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام على هذا الباب بالموازنة نحو ١٠٢ مليار جنيه بزيادة ٥٩,٣% منها ٧٣ مليار جنيه ممولة من الخزنة العامة بنسبة نمو ٣١% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقارنة بالعام السابق، يليه باب الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية الذي ارتفع بنسبة ٣٢,٣% ليسجل ١٠٠ مليار جنيه.

في قطاع الصحة إرتفع الإنفاق العام بنسبة ١٤,٧% لتسجل ٤٣ ملياراً ١٨ مليون جنيه في النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، منها نحو ٢٢ ملياراً ٣٩٣ مليون جنيه للإنفاق على أجور العاملين بالقطاع ليرتفع معدل النمو السنوي إلى ١٥,٣% ٧ مليارات ٣٩١ مليون جنيه للإنفاق على الإستثمارات العامة بقطاع الصحة بارتفاع ٤٩,٨% عن نفس الفترة من العام المالي الماضي. ثم إرتفع الإنفاق على التعليم في النصف الأول من نفس العام، بنسبة ٧,٤% لتسجل نحو

٧٤ ملياراً ٩٣٩ مليون جنيه منها أجور وتعويضات العاملين بالقطاع بنحو ٥٥ ملياراً ٩٧٤ مليون جنيه بزيادة ٦,٢% عن نفس الفترة من العام المالي الماضي ١٢ ملياراً ٨٩٥ مليون جنيه إستثمارات عامة بقطاع التعليم بنسبة نمو ٢٢,٥%. كما شهد الإنفاق العام على برامج الحماية الإجتماعية أيضاً زيادة بنسبة ٣٥,٦% لتسجل ٨٧ ملياراً ١٥٦ مليون جنيه.

إستكمالاً لإجراءات إصلاح المالية العامة وتحقيق الضبط المالي ووضع العجز الكلي والدين العام في مسار تنازلي مستدام من خلال تنفيذ إصلاحات على جانب الإنفاق العام تهدف إلى تحسين نظم إدارة المالية العامة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لخفض العجز الكلي إلى نحو «٧,٨% - ٧,٩%» من الناتج خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، وإلى ٦,٦% من الناتج خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، وأن يصل الدين إلى نحو ٨٩% من الناتج بحلول يونية ٢٠٢١، ويحقق فائضاً أولياً قدره «٠,٧% - ٠,٩%» من الناتج في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، وفائض أولي قدره ١,٥% في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢.

ثالثاً: الموازنة التشاركية.

تهدف الموازنة التشاركية في إطار رؤية وزارة المالية التي تحرص على تحسين كفاءة الإنفاق العام والإستغلال الأمثل لموارد الدولة واستدامة الإصلاحات، وتحقيق معدلات عالية من الشفافية والتواصل والحوكمة ومكافحة الفساد، وذلك من خلال التعاون بين المواطنين «منظمات المجتمع المدني»، والجهات المعنية الحكومية «وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة التنمية المحلية»، غير الحكومية «اليونيسف» إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام على جائحة (COVID 19 virus)، وذلك، بتطبيق مفهوم الموازنة التشاركية الذي تستند فيه على رفع الوعي بأهم خطط الحكومة والسياسة المالية لوزارة المالية حتى يصبح المواطن شريكاً أصيلاً في عملية التنمية المستدامة وصنع القرارات في عملية إعداد الموازنة على المستوى المحلي. لأن إدراج المواطن في حل مشكلات مجتمعه، بدلاً من كونه جزءاً من المشكلة يضمن معدل نجاح أعلى واستدامة للمشروعات التي يتم تنفيذها حيث أثبتت التجارب الدولية بأن المبدأ التشاركي هو النهج الأفضل فيما يتعلق بعملية التنمية المحلية.

تم إنشاء وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بقرار وزاري رقم ٥٧٤ لسنة ٢٠١٨، إلا أن نطاق العمل بدأ منذ ٢٠١٥، كأول وحدة متخصصة في مجال نشر مفاهيم وثقافات السياسة المالية والاقتصادية والإفصاح المالي بالإضافة إلى تفعيل المشاركة والتواصل المجتمعي، والتخطيط

التشاركي، وإدارة الشراكات المؤسسية، بجانب ضمان شمولية البيانات من خلال إصدار الأبحاث والتقارير الخاصة بدورة إعداد ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة حسب معايير الشفافية العالمية والحفاظ على التقدم الذي أحرزته مصر خلال الخمس أعوام السابقة.

رابعاً: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS:

هو نظام إلكتروني يربط بين جميع أجهزة الحكومة العامة ويحتوي على كافة وظائف إدارة المالية العامة من العمليات المالية والمحاسبية التي تتم في كافة مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة بداية من مرحلة التخطيط الإستراتيجي إنتهاءً بمرحلة المحاسبة والإبلاغ.

الأهداف الرئيسية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

- ١) تحقيق الإنضباط والإمتثال المالي والحد من الأخطاء.
- ٢) تحقيق الكفاءة والفعالية في إستخدام الموارد الحكومية.
- ٣) توفير البيانات والمعلومات الدقيقة واللحظية عن كافة المعلومات المالية الحكومية والتي تساعد على تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية والتخطيط الاقتصادي السليم.
- ٤) رفع مستوى الشفافية المالية والشمولية.
- ٥) تحقيق المتابعة والرقابة والمساءلة المالية.
- ٦) رفع كفاءة وفعالية تنفيذ الإجراءات المالية.
- ٧) زيادة القدرة على التخطيط السليم للتدفقات النقدية الحكومية.

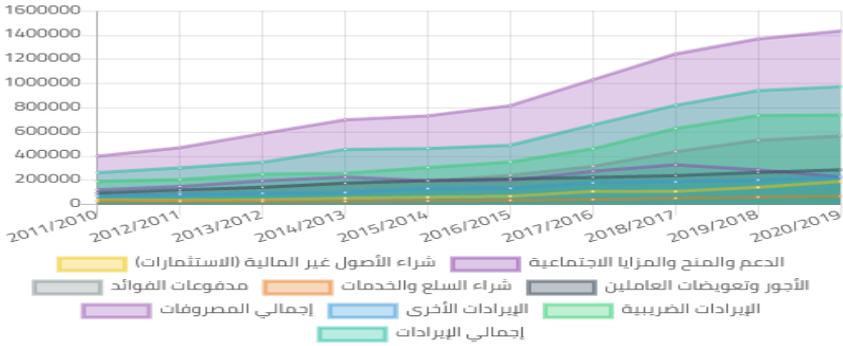
خامساً: منظومة الدفع و التحصيل الإلكتروني.

هي منظومة متكاملة مؤمَّنه بالتعاون مع البنك المركزي المصري من خلال إنشاء وتشغيل وإدارة مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي وفقاً للمعايير العالمية للربط مع البنوك بالقطاع المصرفي المصري، وكافة الهيئات والمؤسسات الحكومية، وبناء البنية التحتية والشبكة المشفرة والمؤمَّنة تقنياً طبقاً لمعايير الأمن القومي اللازمة لإتاحة التحصيل والدفع الإلكتروني للخدمات الحكومية عن طريق القنوات الإلكترونية المختلفة، يوضح هذا في الجدول (١،٢) والرسم (١).

الأهداف الإستراتيجية.

- ١) تقليل وتنميط الإجراءات في الوحدات الحسابية.
- ٢) توفير آليات تعمل على وصول الدعم لمستحقيه.

- ٣) زيادة قدرة الحصول على المعلومات.
- ٤) تحقيق التكامل بين أنشطة ومشروعات تكنولوجيا المعلومات.
- ٥) تقليل الفترة الزمنية التي تكون فيها النقود خارج معاملات السوق.
- ٦) تحقيق نظام الرصيد الصفري لحسابات الحكومة.
- ٧) تحقيق نظام حساب الخزانة الموحد للحكومة وإلغاء كافة الحسابات للوحدات الحسابية الفرعية بالبنك المركزي.
- ٨) المساهمة في رسم السياسات الخاصة بالأجور ومراقبة الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور.
- ٩) تفعيل أدوات الحكومة الإلكترونية.
- ١٠) توافر قاعدة بيانات وظيفية ومالية للعاملين بالدولة.
- ١١) تقليل استخدام العملات الورقية والتحول إلى مجتمع لا نقدي.
- ١٢) تفعيل أدوات التحليل والتخطيط الإستراتيجي كدعامة لدعم واتخاذ القرارات.



الشكل البياني رقم (١).

الجدول رقم (١)، بيان آجال الرصيد الصفري لحسابات الحكومة.

ملحوظة	متوسط	أقل	أعلى	الآجال
	13.581	13.550	13.600	31 يناير 2023 (صفرية الكوبون)
	14.486	14.440	14.500	6 يوليو 2026
	14.790	14.750	14.800	6 يوليو 2031

المصدر: الحكومة المصرية، وزارة المالية، مركز التخطيط الإستراتيجي، ٢٠٢١.

الجدول رقم (٢)، الخطة الإستراتيجية للوزارة.



الخريطة الإستراتيجية للوزارة

المصدر: الحكومة المصرية، وزارة المالية، مركز التخطيط الإستراتيجي، ٢٠٢١.

سادساً: تحليل مكونات الإنفاق الحكومي.

يقسم الإنفاق الحكومي تبعاً للتقسيم الإداري على أساس موضوع النفقة إلى أربعة أبواب هي: «الرواتب والأجور، الصيانة والتشغيل، والإعانات، والمشروعات». طبقاً للتقسيم الاقتصادي للإنفاق العام فإن «الأجور والرواتب، والصيانة والتشغيل» يعدان من النفقات الإستهلاكية. وتعد الإعانات من النفقات التحويلية كما تعد المشروعات من النفقات الإستثمارية. الإنفاق السليم هو في تخفيض الإستهلاكية وزيادة النفقات الإستثمارية قدر الإمكان. كما أن إنخفاض نسبة الرواتب والأجور ونفقات الصيانة والتشغيل إلى إجمالي النفقات هو مؤشر على السير في الطريق الصحيح.

(١) الرواتب والأجور والعلاوات والبدلات.

أ- **الرواتب والأجور:** ترتفع نسبة ما يخصص للرواتب والأجور من إجمالي الإنفاق الحكومي في كل من الدول النامية والمتقدمة على السواء، ومن بينها مصر، ويرجع ذلك إلى لجوء الحكومات إلى زيادة التوظيف في القطاع الحكومي لأسباب إجتماعية وسياسية، وتؤدي هذه السياسة إلى ظهور البطالة المقنعة في الجهاز الحكومي. وتتفاقم حدة المشكلة إذا ما قامت الحكومة بتثبيت الأجور عند حدود منخفضة مما يؤدي إلى ضعف الإهتمام بالعمل والإنتاجية وظهور الفساد الإداري وتفشي الرشوة. زيادة العمالة في الجهاز الحكومي يرافقه الكثير من النفقات الأخرى كنفقات السفر ونفقات شراء المكاتب. كما أن زيادة

العمالة تعني ضعف الإنتاجية الحدية للعامل. وتتحدد الرواتب والأجور في القطاع العام بحسب المؤهلات والخبرات، وهي أدنى ممّا هي عليه في القطاع الخاص، لكن وجود الإتحادات العمالية يؤثر على تحديد الرواتب والأجور في كلا القطاعين.

ب- العلاوات والبدلات: تقدم على شكل سكن مجاني وتأمين صحي وبدلات لأفراد الأسرة،

يستفيد منها معظم موظفي الدولة بدرجات متفاوتة. وتحدد على أربعة أسس:

✽ الإستحقاق فهي قد تعطي للبعض على أساس الكفاءة وقد تعطي للجميع.

✽ تحدد على أساس نقدي أو أساس عيني.

✽ تحدد حسب الوقت والمناسبة مثل الإجازات والأعياد.

✽ تحدد بالعلاقة إلى الراتب كما في بدل النقل الشهري.

يمكن استخدام العلاوات والبدلات بشكل طبيعي، وأيضاً بشكل غير طبيعي كإعطاء بدل للسفر مرتفع ممّا يشجع على السفر وإطالة المدة، وإعطاء بدل سكن لأصحاب الدخل المرتفعة يزيد من حدة الفوارق بين الدخل. كذلك، ربط البدلات والعلاوات بالمرتبة والراتب يؤدي إلى خلق الطموح لدى البعض وتحسين الأداء لتحسين العالوة، ويفضل أن تبنى العلاوات والبدلات على قواعد صحيحة تربطها بالراتب الأصلي بنسبة ثابتة تؤدي إلى نوع من التناسب مع المرتبة والأداء، ولذلك، يجب إعطاء العلاوات والبدلات ضمن مجموعة من العلاوات والبدلات الكاملة التي تعطي للمرتبة، ولا تعطي العالوة منفردة ليتم التعرف على كل ما يحصل عليه الفرد من راتب وبدلات وعلاوات.

(٢) الصيانة والتشغيل.

نفقات الصيانة: هي تلك النفقات التي تنفق على المشروعات القائمة من أجل الحفاظ على

قيمة الأصول الثابتة وبقيائها محتفظة بقوتها الإنتاجية. **أما نفقات التشغيل:** هي النفقات الجارية التي تنفق على النشاط الحكومي الفعلي كنفقات الكهرباء والماء والبنزين، تأخذ نفقات الصيانة شكل النفقات الجارية عندما تنفق على أعمال الصيانة الدورية العادية، كما تأخذ شكل النفقات الرأسمالية عندما تنفق على إعادة تأهيل الأصول الرأسمالية القائمة، يحدد نوع الخدمة الحكومية الأهمية النسبية لكل من نفقات الصيانة والتشغيل، فالطرق والكباري تتطلب نفقات صيانة أعلى من نفقات التشغيل، أما خدمات التعليم والصحة فتتطلب نفقات تشغيل أعلى من نفقات الصيانة. يؤدي نقص الإنفاق على الصيانة إلى نقص كفاءة المشروعات القائمة وضعف إنتاجيتها ممّا يؤثر سلباً على أداء القطاعين العام والخاص الذي يستفيد من خدماتها. كما أنّ نقص نفقات الصيانة والتشغيل على

المستشفيات والمدارس والجامعات يؤدي إلى ضعف إنتاجيتها مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الصحة والتعليم.

٣) الإعانات والتحويلات.

هناك من الإعانات ما يمكن وصفه بعدم الكفاءة أو عدم الإنتاجية كإعانات الغذاء التي يستفيد منها الفقراء من خلال حصولهم على السلع الأساسية بأسعار منخفضة، كما يستفيد منها الأغنياء أيضاً، وإعانات التصدير التي يستفيد منها الوطنيون من خلال زيادة مقدرة قطاع التصدير وتوسيع حجم الأسواق الخارجية أمام المنتجات الوطنية لكنها في ذات الوقت تفيد غير الوطنيين. لذلك، يجب أن تسعى الإعانة إلى تحقيق الهدف منها بأقل التكاليف، ولعل من أهم الطرق لإعادة بناء الإعانة هو توجيهها نحو مجموعة معينة من المجتمع.

٤) النفقات الإستثمارية.

يستحوذ الإنفاق الحكومي على نسبة هامة من الميزانية العامة للدولة تصل إلى نحو ٢٠% في الدول النامية ومن بينها مصر، حيث يعتبر الإنفاق الحكومي العنصر الأهم في عملية التنمية الاقتصادية. ولا يتوقف الإنفاق الحكومي الإستثماري عند حد الإنفاق على التجهيزات الأساسية بل يتعداه إلى الإستثمار التجاري الذي يتطلب القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية قبل القيام به، بينما يتطلب الإنفاق على بناء التجهيزات الأساسية مجرد القيام بتحليل التكلفة والمنفعة.

سابعاً: تحليل كفاءة الإنفاق الحكومي.

✿ مصادر تمويل الإنفاق العام.

تعددت الآراء حول مدى تأثير الإعتماد على المساعدات والمعونات الخارجية في كفاءة الإنفاق العام، فهناك دراسات، مثل دراسة (Birdsall et al.)، ودراسة (Bokharif et al.)، ودراسة (Santiago and Gaobo.) توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الإعتماد على المساعدات الخارجية وكفاءة الإنفاق العام، ووفقاً لهذه الدراسات كلما إعتمدت الدول على المساعدات الخارجية في تمويل الإنفاق بها قلت كفاءة الإنفاق العام، ويرجع ذلك إلى أن معظم المساعدات تقدم لقطاعات محددة من الدول المانحة مما تؤثر في التخصيص الأمثل للموارد، وبالتالي يؤثر في كفاءة الإنفاق العام. عدم الإستقرار والنفاوت في المساعدات لهما تأثير سلبي في كفاءة الإنفاق العام. قد توصلت هذه الدراسات إلى أنه عندما يكون الإنفاق العام من المواطنين من خلال إيرادات الضرائب فإن

المواطنين يطالبون بحقهم في الحصول على خدمات أفضل، ممّا يدفع الحكومة إلى رفع كفاءة الإنفاق العام.

على الجانب الآخر، فإنّ هناك بعض الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين الإعتماد على المساعدات الخارجية وكفاءة الإنفاق العام، مثل دراسة (James) ودراسة (Paul)، فوفقاً لهذه الدراسات فإنّ الدول التي تكون فيها المساعدات الخارجية أساسية في تمويل الإنفاق العام تزيد كفاءة الإنفاق العام بها. وأوضحت الدراسات أنّ ذلك يرجع إلى أنّ أغلب المساعدات الخارجية تكون مشروطة بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات من الدول المانحة للوصول إلى أفضل تخصيص لتلك المساعدات، وبالتالي زيادة كفاءة الإنفاق العام.

(١) وفقاً للتصنيف الاقتصادي.

في ظل أثر جائحة (COVID 19 virus) على الإنفاق العام، إتضح من الجدول رقم (٣) أنّ إجمالي الإنفاق في مشروع الموازنة العامة للدولة بلغ ١٧١٣,٢ مليار جنيه لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي)، في حين بلغت المصروفات ١٥٧٤,٦ مليار جنيه في موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، أي بزيادة ١٣٨,٦ مليار جنيه، أي ما يعادل ٨,٨%، سبب هذه الزيادة هو زيادة بند الأجور، وبالتالي زيادة بند شراء السلع والخدمات بهدف تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. كما يوضح الشكل (٢) نسب بنود الإنفاق وفقاً للتصنيف الاقتصادي من إجمالي الإنفاق العام في مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠، مقارنة بموازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦. وقد تلاحظ من الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٢)، أنّ في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

(١) زادت قيمة بند (الأجور وتعويضات العاملين) من ٣٠١ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ (أي ما يعادل ٤,٩% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى نحو ٣٣٥ مليار جنيه (٤,٩% من الناتج المحلي الإجمالي) في مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٢١/٢٠٢٠، أي بزيادة تقدر بنحو ١١,٣% (ما يعادل ٣٣,٩ مليار جنيه). يمثل بند الأجور وتعويضات العاملين ١٩,٦% من إجمالي الإنفاق العام في مشروع الموازنة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠.

(٢) زادت قيمة بند (شراء السلع والخدمات) من ٧٤,٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ (أي ما يعادل ١,٢% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى نحو ١٠٠,٢ مليار جنيه (١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي)، أي بزيادة تقدر بنحو ٣٣,٧% (ما يعادل ٢٥,٣ مليار جنيه). لذلك، نجد أنّ

- بند (شراء السلع والخدمات) يمثل ٥,٨% من إجمالي الإنفاق العام في مشروع الموازنة لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- ٣) إنخفضت قيمة بند الفوائد من ٥٦٩,١ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ (أي ما يعادل ٩,٢% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى ٥٦٦ مليار جنيه في مشروع الموازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ (٨,٣% من الناتج المحلي الإجمالي) أي بانخفاض يعادل ٠,٦% (نحو ٣,١ مليار جنيه). لذلك، نجد أن بند الفوائد يمثل ٣٣% من إجمالي الإنفاق في مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- ٤) إنخفضت قيمة بند (الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية) من ٣٢٧,٧ مليار جنيه (أي نحو ٥,٣% من الناتج المحلي الإجمالي) بموازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٣٢٦,٣ مليار جنيه (أي نحو ٤,٨% من الناتج المحلي الإجمالي) في مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٠/٢٠٢١، أي بانخفاض يعادل ١,٤ مليار جنيه (أي نحو ٠,٤%). لذلك، نجد أن بند (الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية) يمثل ١٩% من إجمالي الإنفاق العام في مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- ٥) زادت قيمة بند (شراء الأصول غير المالية - الإستثمارات) من ٢١١,٢ مليار جنيه (٣,٤% من الناتج المحلي الإجمالي) عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٢٨٠,٧ مليار جنيه (٤,١% من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة تقدر بحوالي ٦٩,٥ مليار جنيه (ما يعادل ٣٢,٩%). لذلك، نجد أن بند (شراء الأصول غير المالية - الإستثمارات) يتمثل في ١٦,٤% من إجمالي الإنفاق في مشروع موازنة عام ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- ٦) زادت قيمة بند (المصرفيات الأخرى) من ٩٠,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ (١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى ١٠٥ مليارات جنيه (١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة تقدر بنحو ١٤,٦ مليار جنيه (أي يعادل ١٦,١%). لذلك، نجد أن بند (المصرفيات الأخرى) يمثل ٦,١% من إجمالي الإنفاق في مشروع الموازنة للعام ٢٠٢٠/٢٠٢١.

الجدول رقم (٣) الموازنة العامة في مصر وفقاً للتصنيف الوظيفي (بالمليار جنيه).

٢٠٢١/ ٢٠٢٢ فعليات	٢٠٢٠/ ٢٠٢١/ فعليات	٢٠١٩/ ٢٠٢٠/ فعليات	٢٠١٨/ ٢٠١٩/ فعليات	٢٠١٧/ ٢٠١٨/ فعليات	٢٠١٦/ ٢٠١٧/ فعليات	٢٠١٥/ ٢٠١٦/ فعليات	٢٠١٤/ ٢٠١٥/ فعليات	البيان.
١٣٥١. ١	١٢٨٨. ٨	١١٣٤. ٤	٩٤١.٩	٨٢١.١	٦٥٩.٢	٤٩١.٥	٤٦٥.٢	إجمالي الإيرادات.
١٠٥٩. ٩	٩٦٤.٨	٨٥٦.٦	٧٣٦.١	٦٢٩.٣	٤٦٢.٠	٣٥٢.٣	٣٠٦.٠	الضرائب.
٢.٣	٢.٢	٣.٨	٢.٦	٣.٢	١٧.٧	٣.٥	٢٥.٤	المنح.
٢٨٨.٩	٣٢١.٨	٢٧٤	٢٠٣.٢	١٨٨.٦	١٧٩.٥	١٣٥.٦	١٣٣.٨	الإيرادات الأخرى.
١٧٥٨. ١	١٧١٣. ٢	١٥٧٤. ٦	١٣٦٩. ٩	١٢٤٤. ٤	١٠٣١. ٩	٨١٧.٨	٧٣٣.٤	إجمالي المصروفات.
٣٦١.٤	٣٣٥	٣٠١.١	٢٦٦.١	٢٤٠.١	٢٢٥.٥	٢١٣.٧	١٩٨.٥	الأجور وتعويضات العاملين.
١١٥.٥	١٠٠.٢	٧٤.٩	٦٢.٤	٥٣.١	٤٢.٥	٣٥.٧	٣١.٣	شراء السلع والخدمات.
٥٢٨.٩	٥٦٦	٥٦٩.١	٥٣٣	٤٣٧.٤	٣١٦.٦	٢٤٣.٦	١٩٣.٠	القوائد.
٣٥٥.٣	٣٢٦.٣	٣٢٧.٧	٢٨٧.٥	٣٢٩.٤	٢٧٦.٧	٢٠١.٠	١٩٨.٦	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية.
١١٦.١	١٠٥	٩٠.٤	٧٧.٦	٧٤.٨	٦١.٥	٥٤.٦	٥٠.٣	المصروفات الأخرى.
٢٨٠.٩	٢٨٠.٧	٢١١.٢	١٤٣.٣	١٠٩.٧	١٠٩.١	٦٩.٢	٦١.٧	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات).
٨.٢	٧.٧	٥	٢	٩.٣	٦.٨	١٣.١	١١.٣	صافي حيازة الأصول المالية
٤١٥.٢	٤٣٢.١	٤٤٥.١	٤٣٠	٤٣٢.٦	٣٧٩.٦	٣٣٩.٥	٢٧٩.٤	العجز الكلي المستهدف.
%٥	%٦.٣	%٧.٢	%٨.٢	٩.٧	١٠.٩	١٢.٥	%١١.٤	نسبة الناتج المحلي الإجمالي %.
-	-	١٢٤-	-	٤.٩-	%	%	٨٦.٤	العجز الأولي المستهدف.
١٦٤.٧	١٣٣.٩	%٢-	١٠٣.١	%٠.١-	٦٣.٠	٩٥.٩	%٣.٥	نسبة الناتج المحلي الإجمالي %.
%٢-	%٢-	%٢-	%٢-	%٠.١-	%١.٨	%٣.٥	%٣.٥	نسبة المصروفات للناتج المحلي.
--	٢٥	٢٥.٦	٢٦.١	٢٨	٢٩.٧	٣٠.٢٣	٣٢.٩٢	نسبة الإيرادات للناتج المحلي.
--	١٨.٨	١٨.٤	١٧.٩	١٨.٥	١٩	١٨.١	١٩.١	نسبة الإيرادات للناتج المحلي.

المصدر: وزارة المالية، مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.



الشكل رقم (٢): التقسيم الاقتصادي للنفقات في مصر.

(٢) وفقاً للتصنيف الإوظفي (القطاعات). تلاحظ من الجدول التالي رقم (٤) والشكل (٣)

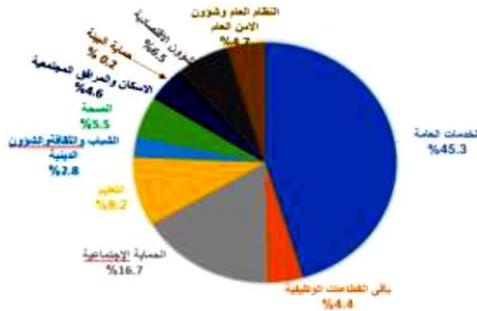
ما يلي:

- (١) زاد قيمة بند (الخدمات العامة) من ٧٥٦,١ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٧٧٦,٥ مليار جنيه في مشروع الموازنة للعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ أي بزيادة تقدر بنحو ٢٠,٤% مليار جنيه (أي يعادل ٢,٧%). لذلك، نجد أن نسبة ٧٢,٥% وهي الأكبر من إجمالي الإنفاق الخاصة ببند الخدمات العامة من حق الفوائد، بينما نسبة الأجور وتعويضات العاملين من إجمالي الإنفاق للخدمات العامة ٩,٥%.
- (٢) زاد أيضاً بند (التعليم) من ١٣٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ١٧٥ مليار جنيه في مشروع الموازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، أي بزيادة تقدر بنحو ٢٥,٥ مليار جنيه (أي ما يعادل ١٩%). لذلك، نجد أن أكبر نسبة من الإنفاق العام على التعليم مخصصة للأجور وتعويضات العاملين، هي ٦٦,٧%.
- (٣) كما زاد بند (الصحة) من ٧٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٩٣,٥ مليار جنيه في مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠، بزيادة تقدر بنحو ٢٠,٥ مليار جنيه (أي ما يعادل ٢٨%)، وبالنظر إلى التخصيص داخل هذا القطاع نجد أن ٤٤,٥% من إجمالي الإنفاق توجه إلى الأجور وتعويضات العاملين، كما نجد أن مخصصات الأدوية زادت من ٩,١ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ١١ مليار جنيه في مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠، أي بزيادة قدرها ٢١%.
- (٤) كما زاد قيمة بند (الإسكان والمرافق الإجتماعية) من ٦٣,٤ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٧٩,٥٣ مليار جنيه في مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠، بزيادة تقدر بنحو ١٦,١ مليار جنيه، أي ما يعادل ٢٥%، كما نجد أن بند شراء الأصول غير المالية أي الإستثمارات تمثل أعلى نسبة من إجمالي الإنفاق في بند الإسكان والمرافق الإجتماعية بنحو ٨٩%.
- (٥) وزادت أيضاً قيمة بند (النظام العام وشؤون السلامة العامة) من ٦٩,٧ مليار جنيه لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٨٠,٤٢ مليار جنيه في مشروع الموازنة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة تقدر بنحو ١٠,٧٣ مليار جنيه (أي ما يعادل ١٥%). لذلك، نجد أن ٧٥% من إجمالي الإنفاق في بند النظام العام وشؤون السلامة العامة يتجه إلى بند الأجور والتعويضات.

الجدول (٤) الموازنة العامة في مصر وفقاً للتصنيف الوظيفي (بالمليار جنيه).

٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	التغير	٢٠٢٠/٢٠١٩ الموازنة	٢٠٢١/٢٠٢٠ مشروع الموازنة	الانشطة الوظيفية.
فعلي						
٣٧٧,٥٢٨	٥٠٤,٢١٦	٦١٥,٥١٣	٢٠,٤١٨	٧٥٦,٠٨٦	٧٧٦,٥٠٤	الخدمات العامة.
٥٦,٤٨٦	٦٣,٠٥١	٦٩,٩١١	١٠,٧٣١	٦٩,٦٨٨	٨٠,٤١٩	النظام العام وشنون السلامة.
٥٣,٢٥٨	٦١,١٧٥	٧٠,٣٩٥	١٢,٧٥٥	٩٨,٨٩٨	١١١,٧٥٤	الشنون الاقتصادية.
٢,٨٠٣	٣,١٩٢	٣,١٨٩	٢٩٨	٣,٠٢٤	٣,٣٢٣	حماية البيئة.
٤٣,٠٢٧	٤٢,٢٢٩	٤٨,٢٣٢	١٦,١٤٢	٦٣,٣٨٧	٧٩,٥٢٩	الإسكان والمرافق.
٥٤,١٢٣	٦٠,٨٣٣	٧٣,٠٦٤	٢٠,٤٨١	٧٣,٠٦٢	٩٣,٥٤٤	الصحة.
٣٤,٤٩٥	٣٤,٢٧٥	٤٠,١٨٣	٧,٣٠٤	٤١,٠٩١	٤٨,٣٩٥	الشباب والثقافة والشؤون البيئية.
١٠٣,٦٨٣	١٠٩,١٨٨	١٢٢,٩٤٥	٢٥,٥٤١	١٣٢,٠٣٨	١٥٧,٥٨٠	التعليم.
٢٥٧,٢٧٣	٣١٠,٨٨٧	٢٦٤,٣٧٥	١٥,٠٢٦	٢٧٠,٩٤٢	٢٨٥,٩٦٩	الحماية الاجتماعية.
٤٩,٢٦٣	٥٥,٣٦٢	٦٢,٠٦٢	٩,٨٢١	٦٦,٣٤٢	٧٦,١٦٣	أنشطة متنوعة.
١٠٣١,٩٣٨	١٢٤٤,٤٠٨	١٣٦٩,٨٧٠	١٣٨,١٩	١٥٧٤,٥٥٩	١٧١٣,١٧٨	الإجمالي.
%٢٩,٧	%٢٨,٠	%٢٦,١	--	%٢٥,٦	%٢٥,٠	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: وزارة المالية، مشروع الموازنة العامة للدولة، للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.



الشكل (٣) التقسيم الوظيفي للإنفاق.

(٣) وفقاً لتوزيع الإستثمارات على المحافظات. تلاحظ من الجدول رقم (٥) الملاحظات

الآتية:

(١) إحتل إقليم قناة السويس النصيب الأكبر في توزيع الإستثمارات في مصر بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٧، فقد قدرت الإستثمارات الموجهة إلى إقليم قناة السويس بنحو ٣٦,٣% من إجمالي الإستثمارات، وذلك يرجع إلى ضخامة حجم الإستثمارات الموجهة لقناة السويس الجديدة.

(٢) يأتي إقليم القاهرة الكبرى بعد إقليم قناة السويس في توزيعات الإستثمارات في مصر، حيث إستحوذ على ٢٢,٥% في مشروع موازنة الدولة لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١، بعد ان كان ١٤% عام ٢٠١٥/٢٠١٦.

(٣) حدث تطور في توزيع الإستثمارات بين مختلف أقاليم مصر في مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ من حيث توجيه الإستثمارات نحو الأقاليم الأكثر احتياجاً، فوجد توجيه ٣٧,٩% من إجمالي الإستثمارات إلى إقليم الصعيد، وكان التركيز الأكبر على إقليم جنوب الصعيد، فوجهت ٢٣,٣% من إجمالي الإستثمارات لهذا الإقليم، وتعد تلك أكبر نسبة للإستثمارات في مصر، يليه إقليم القاهرة الكبرى.

(٤) أعلى محافظة في توزيع الإستثمارات بين محافظات مصر هي محافظة القاهرة، حيث وجه نحو ثلث حجم الإستثمارات لهذه المحافظة فزادت الإستثمارات الموجهة إلى القاهرة من ١٠,٩% من إجمالي الإستثمارات للعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ١٨,٩١%

(٥) جاءت في المرتبة الثانية محافظة الجيزة بنسبة ١٢,٥% من إجمالي الإستثمارات، تليها محافظة القليوبية (٦,٨٩٦%) ثم الإسكندرية (٥,١٦%) لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

(٦) محافظات الحدود هي أقل المحافظات في توزيع الإستثمارات: حيث إنخفضت نسبة الإستثمارات الموجهة لمحافظة البحر الأحمر من ٤,٥% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢,٨١% عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، وانخفضت نسبة الإستثمارات الموجهة لمحافظة جنوب سيناء من ٥,٢١% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ١,٨٨% ٢٠١٩/٢٠٢٠، وكذلك إنخفضت نسبة الإستثمارات الموجهة لمحافظة الوادي الجديد من ٥,١٩% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢,٩٧% عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

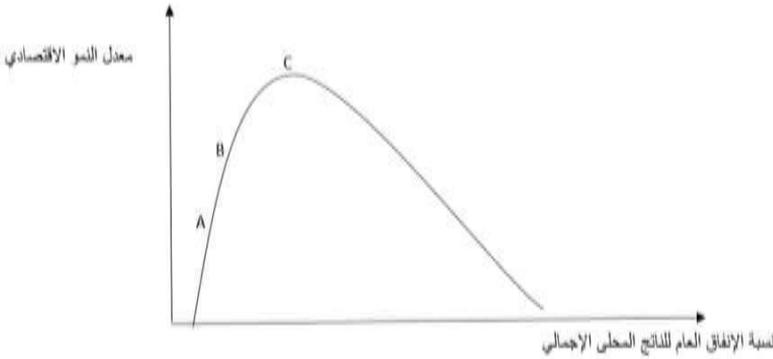
جدول (٥) التوزيع النسبي للإستثمارات العامة على مستوى الأقاليم الاقتصادية.

الأقاليم	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠٢٠/٢٠٢١
إقليم القاهرة الكبرى.	١٩.٣٦	١٨.٢	١٤	٢٢.٥
إقليم الإسكندرية.	٧	٧.٨	٦.٤	١٢.٩٥
إقليم قناة السويس.	٢١.٨٥	١٦.٤	٣٦.٣	١٤.٥
إقليم الدلتا.	١٧.٨٥	١٩.٢	٥.١	١١.٩
إقليم شمال الصعيد.	٦.٨٧	٤.٥	٣.٤٤	٨.٨
إقليم جنوب الصعيد.	٢٢.٢١	١٩.٨	٦.٨	٢٣.٣
إقليم وسط الصعيد.	-	-	٣.٩	٥.٧

المصدر: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأعوام متفرقة (٢٠٠٠-٢٠٠٥-٢٠١٥-٢٠٢٠).

تحديد الحد الأمثل للإنفاق العام: (العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي):

درست كثير من الدراسات العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وأثبتت هذه الدراسات أن شكل العلاقة يأخذ منحني (BARS Curve)، حيث يعبر المحور الأفقي عن الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حجم التدخل الحكومي)، أمّا المحور الرأسي فيعبر عن معدل النمو الاقتصادي.



الشكل (٤) الحد الأمثل للإنفاق العام.

يتضح من الشكل السابق أنّ زيادة الإنفاق العام تزيد من معدّل النمو الاقتصادي، فيتحرك من النقطة A إلى النقطة B حتى يصل إلى النقطة C، وعندها تكون الإنتاجية الحدية للإنفاق العام تساوي «صفر»، لذلك، يسمى الحد الأمثل للإنفاق العام.

الخلاصة:

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود علاقة في الأجل القصير وعلاقة توازنية في الأجل الطويل بين الإنفاق العام والبطالة، كما لسياسة الإنفاق العام تأثير ضعيف وعكسي على معدل البطالة، أي كلما زاد الإنفاق العام أدى لانخفاض البطالة بنسبة ضعيفة، كما خلصت إلى علاقة في الأجل القصير وعلاقة توازنية في الأجل الطويل بين الإنفاق العام والتضخم، كما لسياسة الإنفاق العام تأثير ضعيف وعكسي على معدل التضخم، أي كلما زاد الإنفاق العام إنخفضت نسبة التضخم قليلاً، ولكنها ظرفية مؤقتة، وهو ما يوجب على الحكومة المصرية ضرورة ترشيد النفقات وبناء قاعدة اقتصادية من خلال التنويع الاقتصادي للانتقال من الإنفاق الريعي إلى الإنفاق المستدام، وتم الإستعانة بالنموذج القياسي ARDL.

النتائج والتوصيات.

من خلال إستعراض وتحليل أثر فايروس (كوفيد ١٩)، على الإنفاق العام، والنقاط

العلمية التي إحتوتها الدراسة، إستخلص الباحث النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج:

بعد عرض وتحليل أثر جائحة (COVID 19 virus) على الإنفاق العام، والتعرض إلى السمات العامة لهيكلها وأهميتها في الاقتصاد القومي، وتنظيم الإنتاج وربطها بالسياسة المالية والإنفاق العام، وتقييم الآثار الاقتصادية على المتغيرات الكلية والقطاعات الإنتاجية المرتبطة بالتوظيف والبطالة. يتضح أن الواقع البيئي يجب على عدة حقائق يجب الإشارة إليها، ونحن بصدد المحاولة للتغلب على بعض تداعيات فايروس (COVID-19) لتحقيق التنمية المستدامة، وتمثل أهم هذه الحقائق التي توصل إليها الباحث في صورة نتائج كالتالي:

- ١) الرقابة والمتابعة والإشراف الفني على الأجهزة المالية والحسابية في حدود القوانين واللوائح المتعلقة بها.
- ٢) بروز العديد من المشاكل الاقتصادية في الإنفاق العام، بسبب (COVID 19 virus)، ممّا أوجد خللاً في الإنتاج والهيكل الاقتصادي، وعدم التوازن في تطبيق السياسات، والنظم المالية وموازنتها.
- ٣) التعرف على أثر «COVID 19 virus» على الإنفاق العام.
- ٤) توفير بنية تحتية للتكنولوجيا ونظم جيدة للإتصالات، مع تقديم التسهيلات المختلفة، مثل تخفض تكلفة إستخدام الإنترنت.
- ٥) تزايد حاجة المجتمع إلى التنمية البشرية في التكنولوجيا والخدمات الرقمية وربطها بالإنفاق العام.
- ٦) تدني أداء الأسواق المالية مع إستمرارية نقشي (COVID 19 virus)، أوصلت الاقتصادي العالمي إلى الكساد، على أثرها إنخفض نمو الناتج القومي الإجمالي والذي أدى بدوره على الخلل في الإنفاق العام.
- ٧) التأثير الواقع على الإنفاق العام، بسبب عدم التوازن في النظام المالي وبين الأزمات الاقتصادية، والمتغيرات البيئية للأزمات والكوارث الدولية والمحلية.

- (٨) تدبير الموارد المالية وتجميع فائض الإيرادات والاحتياطيات العامة لصناديق التمويل وأموال هيئات التأمين والاستثمار والقروض المحلية والأجنبية وغيرها من الأموال المتاحة والمشاركة في تنظيم استخدام الموارد العامة مع وزارة التخطيط لتمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموارد العامة للدولة.
- (٩) إدارة وتصفية الأموال التي آلت إلى الدولة بموجب قوانين التأمين والحراسة أو بمقتضى أحكام محكمة القيم.
- (١٠) أثر (COVID 19 virus) على الاقتصاد بحدوث أزمات شديدة ومتلاحقه على سياسة الإنفاق العام.
- (١١) تقدير وتحديد ومتابعة وتحصيل الموارد العامة وكل ما يناط بأجهزة الوزارة تحصيله.

ثانياً: التوصيات:

- إتضح من خلال دراسة تجارب الدول أنّ لكل دولة سياسة تتفق مع ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولا يوجد إتجاه عام محدّد للسياسات في أي مجال. إلا أنّ التحليل العميق لتداعيات جائحة (COVID 19 virus)، وما حدث خلال فترة الدراسة يمكن أن تقترح الدراسة الحالية في ضوء النتائج التي خلصت إليها التوصيات البحثية الآتية للدراسات المستقبلية:
- (١) وضع ضمانات لحماية المتغيرات السريعة في الخطط والبرامج المتعلقة بالنواحي المالية في الإنفاق العام، والتركيز على كيفية إدارتها، والتي تكفل تحقيق الأهداف القومية.
 - (٢) تحليل واقع الإنفاق العام في ظل جائحة «COVID 19 virus» في مصر، تمكين الدولة من مواصلة الوفاء بالتزاماتها نحو المجتمع وخدمة مواطنيها.
 - (٣) رفع كفاءة الإنفاق العام على النحو الذي يُسهم في الحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن.
 - (٤) الإرتقاء بمستوى الأداء، وتعزيز آليات الرقابة المالية والإدارية في ظل الجائحة.
 - (٥) الإستفادة القصوى من الواقع الرقمي لتمير السياسات المالية للإنفاق العام من خلال الإحتماعات عن بعد (Online- video conferencing) في ظل جائحة « COVID 19 virus».
 - (٦) الإستفادة من أثر التجارب الدولية في جائحة «COVID 19 virus» على الإنفاق العام، وإعادة النظر في كيفية مواجهة التحديات المتعلقة بها، وتقديم الإجراءات المختلفة ذات الصلة لدعمها وتطويرها.

- (٧) المشاركة في وضع السياسة المالية العامة مع الجهات المعنية لتحقيق التناسق بينهما، وبما يكفل تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- (٨) إعداد مشروعات الموازنة العامة للدولة ضمن إطار الخطة العامة للدولة والتقدم بها إلى الجهات المعنية.
- (٩) الإشراف على تنفيذ الموازنة العامة للدولة بعد التصديق عليها ومتابعتها وتقويم النتائج بما يكفل تحقيق الخطة العامة.
- (١٠) دراسة وإعداد التشريعات المالية وإبداء الرأي في التشريعات التي تعدها الوزارات الأخرى التي يترتب عليها تحميل الخزنة بأعباء مالية جديدة.
- (١١) المشاركة في مراجعة كافة الإتفاقيات الدولية الخاصة بالمنح والقروض بالإشتراك مع الجهات المعنية.
- (١٢) إجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالسياسات المالية في ضوء التطورات المالية والاقتصادية الداخلية والخارجية ودراسة خطط الإصلاح التشريعي اللازم في هذا الشأن.
- (١٣) إجراء الدراسات التشريعية اللازمة بالإشتراك مع الجهات المعنية للربط بين الخطة العامة للدولة والخطط التمويلية للعملة المحلية والأجنبية.

قائمة المراجع.

أولاً: المراجع العربية:

- (١) الحكومة المصرية، وزارة المالية، مركز التكنولوجيا والتخطيط، ٢٠٢٠.
- (٢) السيد عبد المولى، المالية العامة، القاهرة، دار الفكر العربي، بدون تاريخ، ص: ٥٧.
- (٣) رفعت المحجوب، المالية العامة، النفقات العامة والإيرادات العامة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥.
- (٤) زين العابدين ناصر، مبادئ علم المالية العامة، بدون ناشر، ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧.
- (٥) عبد الله الصعيدي، الضرائب والتنمية: دراسة دور الضرائب على الدخل في تمويل الإنفاق العام بمصر، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٠.
- (٦) محمد حسن يوسف، روثة صندوق النقد الدولي، ٢٣ من ربيع الثاني عام ١٤٢٩ من الهجرة، ٢٩ أبريل عام ٢٠٠٨.
- (٧) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تعافي الأعمال واستمرارها أثناء جائحة كورونا، دليل إرشادي للشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، فيينا- النمسا، ٢٠٢٠.

- (٨) هبه محمود الباز، قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للإرتقاء بها، كراسات السياسات، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٤.
- (٩) وزارة المالية، مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- (١٠) وزارة المالية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأعوام متفرقة (٢٠٠٠-٢٠١٥-٢٠٢٠).
- (١١) د. يوسف بن أحمد العثيمين، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد ١٩ في دول مجلس التعاون الإسلامي، الأمان والتحديات، مايو ٢٠٢٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) Al Mughairi, B. M., Al Hajri, H. H., Karim, A. M., & Hossain, M. I. (2019). An innovative cyber security based approach for national infrastructure resiliency for Sultanate of Oman. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 9(3), 1180–1195.
- 2) Alfonso, A.; Ludger, S. and Vito, T. (2005). Public sector efficiency: an international comparison. *European central Bank working paper no.242*
- 3) Angelopoulos, K.; Apostolis Philip Popoulos and Efthymios Tsionas, (2008). Does Public sector Matter? Revisiting the relation between fiscal size and economic growth in a world sample, university of Glasgow, United Kingdom.
- 4) Afonso, A.; L. Schuknecht and V. Tanzi (2003). Public sector efficiency: an international comparison working paper no. 292, European central Bank.
- 5) Barro, R.J. (1990). Government spending in a simple model of endogenous growth. *J. Political Economy*, 98 (5):103-125
- 6) Ulrike, M.; Adrian, D. and Fabienne, I.L. (2008). The effectiveness and efficiency of public spending, economic financial affairs. *Economic paper no.301 European commission.*
- 7) Fernandes, N. (2020). Economic effects of coronavirus outbreak (COVID-19) on the world economy. Available at SSRN 3557504. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3557504
- 8) Jaysuriya, R. and Quentin, W. (2002). Measuring and explaining country efficiency in improving health and education indicators. *The world bank policy research paper no.1803*
- 9) James, N. (2003). The impact of foreign aid on public expenditure, the case of Kenya. *Africa Economic Research paper no. 135.*
- 10) Geissinger, A., Laurell, C., Sandström, C., Eriksson, K., & Nykvist, R. (2019). Digital entrepreneurship and field conditions for institutional change – Investigating the enabling role of cities. *Technological Forecasting and Social Change*, 146, 877–886.

- 11) Kinne, J., Krüger, M., Lenz, D., Licht, G., & Winker, P. (2020). Corona pandemic affects companies differently: Daily updated website analysis on the reaction of companies to the Corona pandemic in Germany. ZEW-Short Expertise 20-04. <https://www.researchgate.net/publication/340807552>.
- 12) Scuotto, V., Serravalle, F., Murray, A., & Viassone, M. (2019). The shift towards a digital business model: A strategic decision for the female entrepreneur. In *Women entrepreneurs and strategic decision making in the global economy* (pp. 120–143). IGI Global.
- 13) Santiago, H. and Gaobo, P. (2005). Efficiency of public spending in developing countries: an efficiency frontier approach. The World Bank research working paper, no. 3645
- 14) Suganya, M., & Thenmozhi, R. (2020). Challenges and opportunities of women entrepreneur in e-commerce sector. *Purakala (UGC CARE Journal)*, 31(19), 214–219.
- 15) Yang, Z., Xie, L., & Shen, Q. (2019, February). Research on financial financing mode of SME supply chain based on B2B e-commerce platform. In *Proceedings of the 2018 International symposium on social science and management innovation (SSMI 2018)*. Beijing: Atlantis Press.
- 16) Balocco, R., Cavallo, A., Ghezzi, A., & Berbegal-Mirabent, J. (2019). Lean business models change process in digital entrepreneurship. *Business Process Management Journal*, 25(7), 1520–1542. <https://doi.org/10.1108/BPMJ-07-2018-0194>
- 17) Recker, J., & von Briel, F. (2019). The future of digital entrepreneurship research: Existing and emerging opportunities. *Fortieth International Conference on Information Systems, Munich 2019*.
- 18) Steininger, D. M. (2019). Linking information systems and entrepreneurship: A review and agenda for IT-associated and digital entrepreneurship research. *Information Systems Journal*, 29(2), 363–407.
- 19) Zaheer, H., Breyer, Y., & Dumay, J. (2019). Digital entrepreneurship: An interdisciplinary structured literature review and research agenda. *Technological Forecasting and Social Change*, 148. <https://doi.org/10.1016/j.techfore.2019.119735>.

ثالثاً: المجلات والدوريات والمؤتمرات:

- ٢٠) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، شفافية الموازنة العامة للدولة، الضرورة الاقتصادية الغائبة عن الواقع المصري، صادر عن وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٤.
- ٢١) المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠١٨)، تقرير التنافسية العالمي، ٢٠١٨.
- ٢٢) إيمان أحمد هاشم، تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٢١.

- ٢٣) تهتان موراد، ونيويرجلول، محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (١٩٨٠-٢٠١٤) مجلة البحوث والدراسات العلمية - الجزائر، ٢٠١٨، العدد ١١، ص: ٢٥٩-٢٨٤ .

رابعاً: الرسائل العلمية:

- ١) بيداري محمود، العوامل المفسر لنمو الإنفاق الحكومي رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية، ٢٠١٤.

- 24) Nouskali, K. (2019). Entrepreneurial cognition & opportunity scanning in digital entrepreneurship (Unpublished master's thesis). E-Business and Digital Marketing, School of Science & Technology, USA.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

- ١) أثير، (٢٩ أبريل ٢٠٢٠)، مواجهة الآثار المترتبة على كورونا، www.atheer.com/archives/521229/
- ٢) أثير، (٧ أبريل ٢٠٢٠)، مؤسّسة دولية: إبتكارات لمواجهة كورونا تزداد، www.atheer.com/archives/523123/
- 25) [IMG]file:///C:/DOCUME%7E1/ADMINI%7E1/LOCALS%7E1/Temp/msohtml1/01/clip_image001.gif[IMG© 2021 [Author(s)], licensee HBKU Press.
- 26) Taskinsoy, J. (2020). COVID-19: Is the great outbreak a sign of what the future has stowed for the human race <https://ssrn.com/abstract=3597434>